



مركز الاستشارات والبحوث والتطوير
بأكاديمية السادات للعلوم الإدارية

مجلة البحوث الإدارية

Journal of Management Research

علمية - متخصصة - مُكمّمة - دورية ربع سنوية

للسنة
الحادية والأربعون

Vol. 41, No.1; Jan. 2023

عدد يناير 2023



www.sams.edu.eg/crdc

رئيس مجلس الإدارة
أ.د. محمد حسن عبد العظيم
رئيس أكاديمية السادات للعلوم الإدارية

رئيس التحرير
أ.د. أنور محمود النقيب
مدير مركز الاستشارات والبحوث والتطوير

ISSN : 1110-225X

أثر الإدراج المزدوج وحجم مكتب المراجعة على جودة التقارير المالية
دراسة تطبيقية

The effect of Dual Listing and the Auditor Size on Financial
Reporting Quality- an applied study

إعداد

د/ يسري محمد علي خيري

المدرس بقسم المحاسبة

كلية التجارة – جامعة المنصورة

المستخلص: تهدف هذه الدراسة إلى فحص أثر كلٍ من الإدراج المزدوج وحجم مكتب المراجعة على جودة التقارير المالية في البيئة الأعمال المصرية. وقد استخدمت الدراسة ثلاثة نماذج لقياس جودة التقارير المالية للحصول على نتائج أكثر دقة، وذلك عن طريق تشغيل كل نموذج من النماذج الثلاثة واستخراج النتائج الخاصة بكل نموذج، ثم يتم حساب المتوسط لقيم النتائج الثلاثة، وبالتالي سوف نحصل على قيمة أكثر دقة لجودة التقارير المالية. وقد تم التطبيق على عينة من الشركات غير المالية المقيدة بالبورصة المصرية بلغ عددها (٤٠) شركة وعلى أن تحتوي هذه العينة على مجموعة من الشركات المدرجة إدراجاً مزدوجاً، خلال الفترة من عام ٢٠١٧ وحتى عام ٢٠١٩، بعدد مشاهدات بلغت (١٢٠) مشاهدة. وقد توصلت الدراسة إلى وجود علاقة معنوية موجبة بين الإدراج المزدوج وجودة التقارير المالية في البيئة الأعمال المصرية، وذلك عند مستوى معنوية ١٪. بينما توصلت الدراسة إلى عدم وجود علاقة معنوية بين حجم مكتب المراجعة وجودة التقارير المالية في البيئة الأعمال المصرية.

الكلمات المفتاحية: جودة التقارير المالية؛ الإدراج المزدوج؛ شهادات الإيداع الدولية؛ حجم مكتب المراجعة؛ شركات الأربعة الكبرى.

Abstract:

This study aims to examine the effect of both dual listing and the auditor size on financial reporting quality in the Egyptian business environment. The study used three models to measure the quality of financial reports to obtain more accurate results, the three models are run, and the results are calculated, then the average is calculated for the three results, thus we will get a more accurate value for the financial reporting quality. The application was applied to a sample of (40) non-financial companies listed on the Egyptian Stock Exchange, provided that this sample contains a group of dual-listed companies, during the period from 2017 to 2019, with a number of observations amounting to (120). The results of the study indicate that there is a significant positive relationship between the dual listing and financial reporting quality in the Egyptian business environment, at a significant level of 1%. And there is no significant relationship between the auditor size and financial reporting quality in the Egyptian business environment.

Keywords: financial reporting quality; dual listing; Global Depository Receipts; the auditor size; Big 4.

المقدمة وطبيعة المشكلة

تعد التقارير المالية المنتج النهائي للنظام المحاسبي، وهي من أهم مصادر المعلومات التي يعتمد عليها المستخدمون الداخليون والخارجيون في اتخاذ القرارات الاقتصادية المرتبطة بالمنشأة المصدرة للتقارير المالية، وتعد جودة التقارير المالية قضية ذات اهتمام واسع بين الهيئات المهنية والتنظيمية، والجهات العلمية، وحملة الأسهم، والمحللين الماليين، والباحثين. وترتبط جودة التقارير المالية بمصداقية وملاءمة وأهداف المعلومات التي تم الإفصاح عنها في تلك التقارير (Olowokure et al., 2016; Herath & Albarqi, 2017)، ومدى خلو تلك التقارير من التحريفات الجوهرية، كما ترتبط أيضاً بمستوى إدارة الأرباح، فالتقارير الأعلى جودة هي التي تحتوي على ممارسات أقل لإدارة الأرباح (Kibiya et al., 2016؛ حسن، ٢٠٢٠).

نظراً لأهمية الدور الذي تقوم به التقارير المالية، فإن الاهتمام بدراسة جودة التقارير المالية سيظل مستمراً، من أجل التعرف على العوامل والأسباب والمتطلبات التي تساعد على تحقيقها وزيادتها، وأيضاً تحديد العوامل والأسباب التي تعوق تحقيقها.

وقد شهد الإدراج المزدوج اهتمام ملحوظ في أواخر القرن الماضي، ثم تجدد الاهتمام به مرة أخرى في الآونة الأخيرة (Mrad, 2022)، ويرجع ذلك إلى انفتاح الأسواق في ظل العولمة، والربط المعلوماتي للبورصات والبنوك بين معظم دول العالم، ويقصد بالإدراج المزدوج؛ قيد وطرح وتداول أسهم الشركة المساهمة في أكثر من سوق مالية في نفس الوقت، ولإدراج المزدوج فوائد عديدة لكافة الأطراف ذات العلاقة بعمليات الطرح والتداول، سواء الشركات المصدرة للأوراق المالية والمستثمرين وسوق الأوراق المالية، وأيضاً الاقتصادي القومي، حيث يترتب عليه تنشيط الأسواق واجتذاب المستثمرين الأجانب وتوفير المزيد من رؤوس الأموال والعملات الأجنبية (Miller, 1999; Bris et al., 2007; Ghadhab & Hellara, 2016).

وفي الآونة الأخيرة، أجريت دراسات عديدة حول مدى تأثير الإدراج المزدوج على جودة الأرباح وجودة المحاسبة وإدارة الأرباح والتحفيز المحاسبي وجودة التقارير المالية، وقد تباينت نتائج هذه الدراسات، فمعظم الدراسات التي تم إجرائها على الشركات المدرجة إدراجاً مزدوجاً في البورصات الأمريكية (Lang et al., 2003A; Lang et al., 2003B; Roosenboom & Van Dijk, 2009; Kamarudin et al., 2020) قدمت دليلاً على أن تلك الشركات لديها جودة محاسبية أعلى مقارنة بالشركات غير المدرجة. ولم يكن

الوضع هكذا بالنسبة للشركات المدرجة إدراجاً مزدوجاً في البورصات الأوروبية، حيث قدمت دراسة (Cabán-García, 2009) دليلاً على عدم وجود اختلافات جوهرية في جودة الأرباح وجودة التقارير المالية بين الشركات الأوروبية المدرجة إدراجاً مزدوجاً في البورصات الأوروبية والشركات غير المدرجة، واتفقت مع النتيجة السابقة الدراسات التي تمت في البيئة الصينية (Arslan-Ayaydin, 2012; Eng & Lin, 2012; et al., 2022) وكذلك دراسة (Ndirangu, 2014) التي تم إجراؤها في أسواق شرق إفريقيا. ومن الملاحظ أن أغلب هذه الدراسات تم تطبيقها في دول أجنبية، كما أن هناك تباين في نتائجها، وبالتالي فهناك حاجة لاختبار هذه العلاقة في بيئة الأعمال المصرية.

ومن المعلوم أن مهنة المراجعة تقوم بدور محوري في تعزيز جودة التقارير المالية من خلال التحقق من دقة وعدالة المعلومات الواردة بها، ويُعتقد أن جودة المراجعة هي أحد الجوانب التي تؤثر على مصداقية التقارير المالية (Khalil, 2022)، مما يعزز من ثقة مستخدمي التقارير المالية وحماية مصالحهم (Hasan et al., 2020).

ويعتبر حجم مكتب المراجعة أحد المؤشرات المستخدمة لقياس جودة المراجعة، حيث يُفترض أن جودة المراجعة تكون مرتفعة لدى مكاتب المراجعة التابعة لشركات المراجعة الكبرى "Big 4"، وذلك نظراً لقاعدة عملائها في جميع أنحاء العالم، وبالتالي يكون لديها دافع أكبر للحفاظ على جودة المراجعة، من أجل تجنب مخاوف سوء السمعة (Behn et al., 1997; Krishnan, 2003)، وتجنب مخاطر التقاضي (Khurana & Raman 2004).

وهناك دراسات عديدة اهتمت بفحص العلاقة بين حجم مكتب المراجعة، وجودة المراجعة الخارجية وإدارة الأرباح وجودة التقارير المالية في بيئات أعمال مختلفة، ولم تُقدّم تلك الدراسات أدلةً قاطعةً بشأن طبيعة هذه العلاقة، حيث تباينت نتائج تلك الدراسات (Jacob et al., 2015; Khanh & Nguyen, 2018; Zandi et al., 2019; Khalil, 2022)؛ (بدوي، ٢٠١٧؛ الأباصيري، ٢٠١٧)، وهذا التباين يترتب عليه الحاجة إلى إعادة اختبار تلك العلاقة في بيئة الأعمال المصرية في الوقت الراهن.

وبالتالي تتمثل المساهمة العلمية للدراسة الحالية في فحص أثر كلٍ من الإدراج المزدوج وحجم مكتب المراجعة كمتغيرات مستقلة على جودة التقارير المالية كمتغير تابع في بيئة الأعمال المصرية، وهو ما يُمثل فجوة بحثية، تسعى الدراسة الحالية لتضييقها.

ومن هذا المنطلق، تتلخص مشكلة الدراسة في التساؤلات التالية: ما هو أثر الإدراج المزدوج على جودة التقارير المالية في بيئة الأعمال المصرية؟ وهل يؤثر حجم مكتب المرجعة على جودة التقارير المالية للشركات في بيئة الأعمال المصرية؟

ويمكن صياغة مشكلة الدراسة في مجموعة التساؤلات الفرعية التالية:

- ١- ماهية وأهمية جودة التقارير المالية، وكيفية قياسها؟
- ٢- ما المقصود بالإدراج المزدوج، وما هي فوائده وآلياته؟ وما الفرق بين القيد المزدوج وشهادات الإيداع الدولية؟
- ٣- ما هي شركات المراجعة الأربعة الكبرى "Big 4"؟ وما هي المكاتب المصرية التابعة لها؟ وهل تختلف جودة المراجعة باختلاف حجم مكتب المراجعة؟
- ٤- ما هي طبيعة العلاقة بين الإدراج المزدوج وجودة التقارير المالية؟ وهل يؤثر الإدراج المزدوج تأثيراً إيجابياً أم سلبياً على جودة التقارير المالية في بيئة الأعمال المصرية؟
- ٥- ما هي طبيعة العلاقة بين حجم مكتب المراجعة وجودة التقارير المالية؟ وهل يوجد فرق جوهري بين جودة التقارير المالية للشركات التي تم مراجعتها من قبل الشركات التابعة لـ "Big 4" وغير التابعة لهم "non-Big 4" في بيئة الأعمال المصرية؟

أهداف الدراسة:

في ضوء طبيعة المشكلة، يتمثل الهدف الرئيسي للدراسة في:

دراسة أثر كلٍ من الإدراج المزدوج وحجم مكتب المراجعة على جودة التقارير المالية في بيئة الأعمال المصرية.

ويمكن تقسيم الهدف الرئيسي السابق إلى الأهداف الفرعية التالية:

- ١- دراسة مفهوم جودة التقارير المالية وأهميتها وطرق ومؤشرات قياسها.
- ٢- معرفة المقصود بالإدراج المزدوج وفوائده وآلياته.
- ٣- معرفة شركات المراجعة الأربعة الكبرى "Big 4"، والمكاتب التابعة لها بمصر.

٤- فحص أثر الإدراج المزدوج على جودة التقارير المالية في بيئة الأعمال المصرية.

٥- فحص أثر حجم مكتب المراجعة على جودة التقارير المالية في بيئة الأعمال المصرية.

أهمية الدراسة:

تنبع الأهمية العلمية للدراسة الحالية من خلال ما يلي:

١- تُعد هذه الدراسة امتداداً للدراسات السابقة التي اهتمت بدراسة طبيعة العلاقة بين كلٍ من الإدراج المزدوج وحجم مكتب المراجعة وجودة التقارير المالية، وتساهم في توفير إطار نظري حول طبيعة هذه العلاقة.

٢- تهتم هذه الدراسة باختبار تأثير أحد أهم الممارسات المنتشرة في سوق رأس المال متمثلة في الإدراج المزدوج على جودة التقارير المالية في البيئة المصرية.

٣- كما تهتم الدراسة باختبار تأثير حجم مكتب المراجعة على جودة التقارير المالية في البيئة المصرية.

٤- تُدرة الدراسات السابقة التي تناولت العلاقة بين الإدراج المزدوج وجودة التقارير المالية، في البيئة الأعمال المصرية.

بينما تتمثل الأهمية العملية للدراسة الحالية فيما يلي:

١- من المتوقع أن تسهم نتائج الدراسة الحالية في ترشيد قرارات الإدراج المزدوج لدى الشركات المصرية، من خلال إدراك أهمية تأثيره على زيادة قاعدة المستثمرين وتنوعهم، وتوسيع نشاط الشركة إلى خارج حدودها الإقليمية، وإمكانية الوصول إلى شرائح جديدة من المستثمرين، وتحسين صورة الشركة في السوق وزيادة ثقة المستثمر المحلي تجاه الشركة مع الشعور بأنها عالية القيمة.

٢- من المتوقع أن تسهم نتائج الدراسة الحالية في ترشيد قرارات المستثمرين، من خلال تنوع الفرص الاستثمارية المتاحة للمفاضلة بينها من حيث العائد والمخاطر، وتيسير عمليات التداول وانخفاض تكاليفه، وزيادة الثقة في التقارير المالية للشركات.

٣- من المتوقع أن يترتب على نتائج وتوصيات هذه الدراسة، تكوين توجه لدى الهيئة العامة للرقابة المالية على إبرام المزيد من اتفاقيات القيد المزدوج مع الدول الأخرى، لما لذلك من تأثير إيجابي

على سوق الأوراق المالية المصري، واجتذاب فئات أخرى من المستثمرين، مما يترتب عليه توليد سيولة اضافية ومستثمرين جدد للسوق، مما ينعش السوق ويزيد من فعاليته.

٤- من المتوقع أن يترتب على نتائج وتوصيات هذه الدراسة، اهتمام الجهات المهنية والتشريعية في مصر بمحاولة إلزام الشركات المدرجة في البورصة المصرية بقياس جودة التقارير المالية، بأسلوب يتم اعتماده بواسطة الخبراء والأكاديميين، وبحيث يتم الإفصاح عن نتيجته ضمن التقارير المالية.

حدود البحث:

يهدف البحث إلى دراسة أثر كلٍ من الإدراج المزدوج وحجم مكتب المراجعة على جودة التقارير المالية، وذلك بالتطبيق على عينة من الشركات المقيدة بالبورصة المصرية خلال الفترة من عام ٢٠١٧ وحتى عام ٢٠١٩. وبذلك يخرج عن نطاق البحث دراسة واختبار تلك العلاقة في الشركات التي تنتمي إلى القطاعات المالية كالبنوك وشركات التأمين وشركات الوساطة المالية، وأيضًا الشركات غير المقيدة بالبورصة المصرية.

خطة البحث:

انطلاقًا من أهمية البحث، وتحقيقًا لأهدافه، والإجابة على تساؤلاته البحثية، فقد تم تقسيم البحث على النحو التالي:

- ١- الخلفية النظرية لمتغيرات الدراسة.
- ٢- الدراسات السابقة واشتقاق الفروض.
- ٣- الدراسة التطبيقية.
- ٤- النتائج والتوصيات والبحوث المستقبلية.
- ٥- المراجع.

١. الخلفية النظرية لمتغيرات الدراسة:

تتمثل متغيرات الدراسة في ثلاث متغيرات أساسية هما جودة التقارير المالية والإدراج المزدوج للشركة في سوق الأوراق المالية وحجم مكتب المراجعة، ونتناول في هذا القسم الخلفية النظرية لكل متغير على النحو التالي:

١/١ جودة التقارير المالية:

تعد التقارير المالية المنتج النهائي للنظام المحاسبي، وهي من أهم مصادر المعلومات التي يعتمد عليها المستخدمون الداخليون والخارجيون في اتخاذ القرارات الاقتصادية المرتبطة بالمنشأة المصدرة للتقارير المالية، ويتمثل الفرق بين التقارير المالية والقوائم المالية، في أن التقارير المالية ذات مفهوم أوسع وأشمل، حيث تمثل القوائم المالية جزءاً هاماً وحيوياً من التقارير المالية، وتهدف القوائم المالية ذات الأغراض العامة إلى توفير المعلومات عن المركز المالي والأداء المالي والتدفقات النقدية للمنشأة، والتي تفيد قطاعاً عريضاً من مستخدمي القوائم المالية في اتخاذ قراراتهم الاقتصادية، كما تبين القوائم المالية أيضاً نتائج استخدام الإدارة للموارد المتاحة لها (معييار المحاسبة المصري رقم "١"، ٢٠١٩)، وبالتالي فالقوائم المالية تهتم في المقام الأول بالمعلومات المالية، أما التقارير المالية فتهتم بالمعلومات المالية - متمثلة في القوائم المالية - والمعلومات غير المالية كتقارير مجلس الإدارة وتقارير لجنة المراجعة وتقارير الحوكمة وتقارير الاستدامة وما تحتويه هذه التقارير من الاهتمام بالمعلومات المستقبلية والأبعاد البيئية والاجتماعية والاقتصادية وغيرها.

وفي السنوات الأخيرة، تزايد الاهتمام بجودة التقارير المالية Financial Reporting Quality من قبل العديد من الباحثين والجهات العلمية والهيئات المهنية والتنظيمية، وذلك لما لجودة التقارير المالية من تأثير مهم على عملية اتخاذ القرارات وتقييم الأداء لمنشآت الأعمال، كما يُعد موضوع قياس جودة التقارير المالية والكشف عن مكوناتها والعوامل المؤثرة عليها محوراً بحثياً مستمراً في الفكر المحاسبي منذ عقود (Hermanns, 2006; Herath & Albarqi, 2017).

ومصطلح الجودة بشكل عام، يعني مجموعة الخصائص التي يجب توافرها في المنتج (سلعة أو خدمة) بحيث يكون مناسباً للغرض الذي أعد من أجله، وبحيث يقوم بوظيفته بالشكل الذي يترتب عليه

إرضاء المستخدم، كما ينظر للجودة داخلياً على أنها مطابقة الشيء للمواصفات المطلوبة والخلو من العيوب والأخطاء والنواقص.

وبتطبيق هذا المفهوم العام على التقارير المالية، فإن جودة التقارير المالية تعني توافر الخصائص النوعية الأساسية للمعلومات في تلك التقارير (علي، ٢٠١٥)، مع تحقيق الأهداف الأساسية للتقارير المالية والوفاء بمتطلبات مستخدميها، وضمان حماية المستثمرين (Jonas & Blanchet, 2000)، مع خلوها من التحريف والتلاعب والتحيز والخطأ (المر، ٢٠٢١)، وإعدادها في ضوء الالتزام بالمعايير المحاسبية، والتشريعات القانونية التي تحكم إعداد هذه التقارير (ريشو، ٢٠١٣)، بما يضمن ملاءمة ومصداقية التقارير المالية في نقل المعلومات المحاسبية الخاصة بعمليات الشركة، خاصة ما يتعلق بالأرباح المحاسبية والتدفقات النقدية والتوقعات المستقبلية المرتبطة بهما، التي تهم معظم الفئات المستفيدة من التقارير المالية (صالح، ٢٠١٠؛ Waweru & Riro, 2013).

وعليه فإن جودة التقارير المالية تتطلب جودة كل جزء من أجزاء عملية إعداد التقارير، بدءاً من تسجيل المعاملات وانتهاءً بعمليات التحقق والمراجعة (Jonas & Blanchet, 2000). ويرتبط تقييم جودة التقارير المالية بمصداقية وملاءمة وأهداف المعلومات التي تم الإفصاح عنها في التقارير المالية للشركة (Olowokure et al., 2016; Herath & Albarqi, 2017)، ومدى خلو تلك التقارير من التحريفات الجوهرية، كما يرتبط أيضاً بمستوى إدارة الأرباح، فالتقارير الأعلى جودة هي التي تحتوي على ممارسات أقل لإدارة الأرباح (Kibiya et al., 2016؛ حسن، ٢٠٢٠).

وتأسيساً على ما سبق، فإن جودة التقارير المالية ترتبط بخصائص يجب توافرها، وأهداف يجب الوفاء بها، وعيوب وتحريفات يجب تدنيها أو تجنبها، وذلك في ظل معايير يجب الالتزام بها.

وفيما يتعلق بقياس جودة التقارير المالية، فقد ظهرت محاولات عديدة لتقييم جودة التقارير المالية، ولا يوجد اتفاق بين الدراسات على استخدام مقياس شامل للتقييم، ويمكن تقسيم نماذج القياس إلى مقاييس مباشرة وأخرى غير مباشرة.

وتسعى نماذج القياس المباشر إلى تقييم مدى توافر الخصائص النوعية للمعلومات التي تم الإفصاح عنها في التقارير المالية، ومدى وفائها بأهداف التقرير المالي ومنفعتيها للمستخدمين المختلفين، وكانت دراسة (Jonas & Blanchet, 2000) رائدة في استخدام هذا النموذج، حيث تم تطوير قائمة استقصاء تحتوي على أسئلة وثيقة الصلة بالخصائص النوعية للتقارير المالية، بحيث تم عمل أسئلة

منفصلة لكل خاصية من الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية - سواء الخصائص الأساسية أو الفرعية -، وتم استخدام واعتماد هذا النموذج بواسطة (McDaniel et al., 2002; Beest et al., 2009; Tsoncheva, 2014; Mbobo & Ekpo, 2016; Elsiddig, 2020) (بدوي، ٢٠١٧)، وتتمثل الميزة الرئيسية لهذا النموذج في أنه يوفر مقياساً مباشراً لجودة التقارير المالية ويغطي جميع جوانب التقارير المالية، بما في ذلك المعلومات المالية وغير المالية (Mbobo & Ekpo, 2016)، ولكن يُعاب عليه صعوبة القياس الكمي للخصائص والأهداف بشكلٍ موضوعي من خلال المحتوى الفعلي للتقارير المالية، وبالتالي يتم الاعتماد على الدراسة الميدانية لاستقصاء آراء المستخدمين ذوي الاحتياجات والتفضيلات المتعددة والمتباينة، بالإضافة إلى تباين مستوى إدراك تحقق الجودة لدى هؤلاء المستخدمين.

ونظراً لصعوبة القياس الكمي للخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية، فقد لجأت العديد من الدراسات إلى استخدام نماذج القياس غير المباشر لتقييم جودة التقارير المالية، ومعظم هذه المقاييس تعتمد على المعلومات الواردة بالتقارير المالية، وتتمثل أهم نماذج القياس غير المباشرة في نموذج الاستحقاقات، ويُستخدم نموذج الاستحقاقات لقياس مستوى إدارة الأرباح، ويفترض النموذج أن المديرين يستخدمون الاستحقاقات الاختيارية Discretionary Accruals، أي الاستحقاقات التي يمكن للمديرين ممارسة بعض السيطرة عليها لإدارة الأرباح، ويعتمد هذا النموذج على افتراض أن أرباح الشركة تمثل أهم عنصر في البيانات المالية، ومن ثم، يميل معظم مستخدمي التقارير المالية إلى استخدامه عند تحليل أداء الشركة، والتنبؤ بالأداء المستقبلي، ومن المفترض أن تؤثر إدارة الأرباح سلباً على جودة التقارير المالية وعلى القرارات الاقتصادية لمستخدميها (Mbobo & Ekpo, 2016). ويعد نموذج الاستحقاقات هو النهج الأكثر شيوعاً لاكتشاف إدارة الأرباح (Chen, 2010).

وتستخدم الاستحقاقات الاختيارية كمؤشر لإدارة الأرباح، حيث يشير الاستحقاق الاختياري الموجب إلى أن هناك تأثيراً متعمداً في اتجاه زيادة الأرباح، بينما يشير الاستحقاق السالب إلى أن هناك تأثيراً متعمداً في اتجاه تخفيض الأرباح. أما الاستحقاقات غير الاختيارية Non-Discretionary Accruals فهي عبارة عن استخدام أساس الاستحقاق بشكل طبيعي لمقابلة الإيرادات والمصروفات دون محاولة الإدارة استخدام حكمها الشخصي في تطبيق هذا الأساس لتحقيق مصلحة خاصة، أي أنه يمثل ما يجب أن تكون عليه الإيرادات والمصروفات وفقاً لمبادئ المحاسبة المقبولة قبولاً عاماً (صالح، ٢٠١٠).

وأشار مؤيدو هذا النموذج إلى أن المزايا الرئيسية لاستخدام الاستحقاقات الاختيارية لقياس إدارة الأرباح كمقياس عكسي لجودة التقارير المالية هي أن هناك سهولة نسبية في جمع البيانات وقياسها (McNichols & Stubben, 2008; Kibiya et al., 2016).

ويوجد العديد من النماذج التي تستخدم لقياس الاستحقاقات الاختيارية وبالتالي جودة التقارير المالية. إلا أن الباحث سيعتمد على دراسة (Gomariz & Ballesta, 2014) لقياس جودة التقارير المالية، حيث فضلت هذه الدراسة الاعتماد على أكثر من مؤشر Proxy لقياس جودة التقارير، واستخدمت تلك الدراسة ثلاثة نماذج لقياس جودة التقارير المالية للحصول على نتائج أكثر دقة، وذلك عن طريق تشغيل كل نموذج من النماذج الثلاثة واستخراج البواقي Residuals - والتي تمثل المقياس العكسي لجودة التقارير - ويتم حساب المتوسط للقيم الثلاث، وبالتالي سوف نحصل على قيمة أكثر دقة لجودة التقارير المالية. النموذج الأول: نموذج (Kaszniak, 1999):

ويطلق على هذا النموذج اسم نموذج Jones المعدل بالتدفقات النقدية التشغيلية، حيث يعد نموذج (Jones 1991) هو النموذج الرائد في قياس الاستحقاقات الاختيارية، والذي تم تطويره بواسطة (Kaszniak 1999) وأطلق عليه نموذج Jones المعدل بالتدفقات النقدية التشغيلية، وأصبح هذا النموذج هو أكثر النماذج شيوعاً واستخداماً في الدراسات المحاسبية التي تهدف إلى قياس مستوى إدارة الأرباح أو قياس جودة الأرباح أو قياس جودة التقارير المالية، وتعتبر المعادلة التالية عن هذا النموذج:

$$CFO_{it} + \varepsilon_{i,t} \Delta TA_{it} = \beta_0 + \beta_1 \Delta Sales_{i,t} + \beta_2 PPE_{it} + \beta_3$$

حيث إن:

TAit : الاستحقاقات الإجمالية للفترة الحالية، محسوبة على أساس التغيير في الأصول المتداولة غير السائلة مطروحاً منها التغيير في الخصوم المتداولة بالإضافة إلى الديون المصرفية قصيرة الأجل مطروحاً منها الإهلاك.

$\Delta Sales_{i,t}$: التغيير السنوي في إيرادات المبيعات.

PPEit : المعدات والآلات والتجهيزات للسنة الحالية.

ΔCFO_{it} : التغيير السنوي في التدفقات النقدية التشغيلية.

$\varepsilon_{i,t}$: البواقي، وهي تمثل الاستحقاقات الاختيارية.

ويتم قسمة جميع البنود على إجمالي الأصول، ويتم تقدير النموذج لكل سنة، وسيكون المؤشر الأول لجودة التقارير المالية هو قيمة البواقي $\varepsilon_{i,t}$ الناتجة عن المعادلة السابقة مضروباً في -١، وبالتالي فإن الناتج الأعلى يمثل جودة أعلى للتقارير المالية FRQ، وتعتبر المعادلة التالية عن مؤشر الجودة طبقاً لهذا النموذج:

$$FRQ-Ksaz_{it} = -1 * [\hat{\varepsilon}_{i,t}]$$

النموذج الثاني: نموذج (Dechow & Dichev, 2002):

حيث قدما نموذجاً لقياس الاستحقاقات الاختيارية بدلالة التغير في رأس المال العامل والتدفقات النقدية التشغيلية، وتعتبر المعادلة التالية عن هذا النموذج:

$$WCA_{it} = \beta_0 + \beta_1 CFO_{it-1} + \beta_2 CFO_{it} + \beta_3 CFO_{it+1} + \varepsilon_{i,t}$$

حيث إن:

WCA : الاستحقاقات في رأس المال العامل، محسوباً على أساس التغير في الأصول المتداولة غير السائلة مطروحاً منه التغير في الخصوم المتداولة بالإضافة إلى الديون المصرفية قصيرة الأجل.
CFO_{t-1} : التدفقات النقدية التشغيلية للسنة الماضية.

CFO_t : التدفقات النقدية التشغيلية للسنة الحالية.

CFO_{t+1} : التدفقات النقدية التشغيلية للسنة التالية.

$\varepsilon_{i,t}$: البواقي، وهي تمثل الاستحقاقات الاختيارية.

ويتم قسمة جميع البنود على إجمالي الأصول، ويتم تقدير النموذج لكل سنة، وسيكون المؤشر الثاني لجودة التقارير المالية هو قيمة البواقي $\varepsilon_{i,t}$ الناتجة عن المعادلة السابقة مضروباً في -١، وبالتالي فإن الناتج الأعلى يمثل جودة أعلى للتقارير المالية FRQ، وتعتبر المعادلة التالية عن مؤشر الجودة طبقاً لهذا النموذج:

$$FRQ-DD_{it} = -1 * [\hat{\varepsilon}_{i,t}]$$

النموذج الثالث: نموذج (Stubben, 2010):

يري Stubben أنه على الرغم من استخدام مقاييس الاستحقاقات الاختيارية بشكل شائع، إلا أن مقاييس الإيرادات الاختيارية لها مزايا عديدة، أولاً، أن مقاييس الإيرادات

الاختيارية تظهر انحيازاً أقل بكثير من مقاييس الاستحقاقات الاختيارية، وثانياً، ترتبط بعض الاستحقاقات، مثل الاستهلاك، ارتباطاً وثيقاً بالاستثمار، وبالتالي تتسبب في وجود علاقة تضارب بين استثمار رأس المال والاستحقاقات الاختيارية، وأخيراً، يعد التلاعب بالإيرادات هو الشكل الأكثر شيوعاً لإدارة الأرباح.

ومن هذا المنطلق قدم (Stubben (2010) نموذجاً لقياس إدارة الأرباح يعتمد على الإيرادات الاختيارية Discretionary Revenues، من أجل قياس التغير في الاستحقاقات بحسابات القبض الذي لا يفسره التغير في المبيعات، وتعتبر المعادلة التالية عن هذا النموذج:

$$\Delta AR_{i,t} = \beta_0 + \beta_1 \Delta Sales_{i,t} + \varepsilon_{i,t}$$

حيث إن:

$\Delta AR_{i,t}$: التغير السنوي في حسابات القبض.

$\Delta Sales_{i,t}$: التغير السنوي في إيرادات المبيعات.

$\varepsilon_{i,t}$: البواقي، وهي تمثل الإيرادات الاختيارية المتبقية التي تمثل التغير في حسابات القبض الذي لا يفسره التغير في المبيعات.

ويتم قسمة جميع البنود على إجمالي الأصول، ويتم تقدير النموذج لكل سنة، وسيكون المؤشر الثالث لجودة التقارير المالية هو قيمة البواقي $\varepsilon_{i,t}$ الناتجة عن المعادلة السابقة مضروباً في -1، وبالتالي فإن الناتج الأعلى يمثل جودة أعلى للتقارير المالية FRQ، وتعتبر المعادلة التالية عن مؤشر الجودة طبقاً لهذا النموذج:

$$FRQ-Stub_{it} = -1 * [\wedge \varepsilon_{i,t}]$$

وفي النهاية، يتم حساب مقياس جودة التقارير المالية FRQ للشركة i في السنة t عن طريق حساب متوسط القيم الناتجة للمؤشرات الثلاثة السابقة، وبحيث تعبر القيمة الأعلى عن أعلى معدل لجودة التقارير المالية FRQ.

٢/١ الإدراج المزدوج للشركة في سوق الأوراق المالية:

يقصد بالإدراج المزدوج للشركة Corporate Dual Listing إدراج وطرح وتداول أسهم الشركة المساهمة في أكثر من سوق مالية في نفس الوقت، وبالتالي يتمكن المساهمون من بيع وشراء أسهم

الشركة في أكثر من دولة وباستخدام عملات مختلفة (Mrad, 2022). ويطلق على عملية الإدراج المزدوج عدة مسميات، منها القيد المزدوج أو الإدراج الثنائي Dual Listing، أو الإدراج المتداخل أو المتعدد أو المشترك Cross Listing، وجميع هذه المصطلحات لها معنى واحد وهو إدراج وطرح وتداول أسهم الشركة في أسواق مالية متعددة بدول مختلفة.

وهناك آليتان للإدراج المزدوج، هما القيد المزدوج وطرح شهادات الإيداع الدولية، وتستخدم بعض الشركات المصرية المدرجة بالبورصة إصدار شهادات الإيداع الدولية وطرحها ببعض الأسواق الخارجية، وذلك منذ إصدار قانون الإيداع والقيد المركزي للأوراق المالية عام ٢٠٠٠ (قانون رقم ٩٣ لسنة ٢٠٠٠) ^١، ثم تم إجازة قيد الورقة المالية أو الأداة المالية في أكثر من بورصة بموافقة الهيئة العامة للرقابة المالية عام ٢٠١٨، وذلك كما ورد في المادة رقم (١٥ / الفقرة الثانية) من قانون سوق رأس المال المعدل رقم ١٧ لسنة ٢٠١٨ حيث نصت تلك المادة على "ويجوز قيد الورقة المالية أو الأداة المالية في أكثر من بورصة بموافقة الهيئة، ووفقاً للشروط والضوابط التي يصدر بها قرار من مجلس إدارة الهيئة" (قانون رقم ١٧ لسنة ٢٠١٨)، والمقصود بالهيئة في هذا القانون هي الهيئة العامة للرقابة المالية. وكان قرار رئيس الهيئة رقم (٦٠) لسنة ٢٠٢٢ من آخر القرارات المرتبطة بالقيد المزدوج في البورصة المصرية، حيث نص القرار على إضافة فقرة رابعة لنص المادة (٤١) من قرار مجلس إدارة الهيئة رقم ١١ لسنة ٢٠١٤ بشأن قواعد قيد وشطب الأوراق المالية بالبورصة، نصها كالتالي: "وفي الحالات التي تكون فيها أسهم الشركة المصرية مقيدة قيدياً مزدوجاً في البورصة المصرية وأحد البورصات الأجنبية، فعلى شركة الإيداع والقيد المركزي للأوراق المالية، بناءً على طلب الشركة، مخاطبة شركة المقاصة الأجنبية - شريطة خضوعها لرقابة وإشراف جهة رقابية مثيلة للهيئة - لموافقتها ببيان بأسماء المساهمين الذين قاموا بتجميد أسهمهم لديها بغرض حضور الجمعية العامة للشركة وعدد الأسهم المجمدة لكل منهم، على أن يرفق هذا البيان بالبيان المشار إليها بالفقرة السابقة" ^٢.

وجدير بالذكر أن الإدراج المزدوج في دولة الإمارات العربية المتحدة يسمى الإدراج المشترك، وذلك كما ورد في قرار رئيس مجلس إدارة هيئة الأوراق المالية والسلع الإماراتي رقم (٤٣ / ر) لسنة

^١ قانون رقم ٩٣ لسنة ٢٠٠٠ بإصدار قانون الإيداع والقيد المركزي للأوراق المالية
<https://www.mcsd.com.eg/mcdnew/ar/mainsh.aspx?pageid=114>

^٢ تشريعات وقرارات الهيئة العامة للرقابة المالية، بالموقع الرسمي للهيئة.
<https://fra.gov.eg/%d8%aa%d8%b4%d8%b1%d9%8a%d8%b9%d8%a7%d8%aa-%d8%b9%d8%a7%d9%85%d8%a9-%d9%84%d9%84%d9%87%d9%8a%d8%a6%d8%a9/>

٢٠٠٨ بشأن الإدراج المشترك، وقد عرف الإدراج المشترك في المادة (١) من هذا القرار، بأنه: قيام الشركات المحلية المدرجة أوراقها المالية في أسواق الدولة بإدراج أوراقها المالية في أسواق المناطق الحرة المالية أو الأسواق المالية خارج الدولة، وكذلك إدراج شركات المناطق الحرة المالية للأوراق المالية والسلع في أسواق الدولة، كما ورد في المادة (٢) من القرار " لا يجوز للشركات المحلية المدرجة أوراقها في أسواق الدولة إدراج أوراقها المالية في بورصات أو أسواق المناطق الحرة المالية أو أحد الأسواق أو البورصات خارج الدولة إلا بعد الحصول على موافقة الهيئة" (قرار رئيس مجلس إدارة هيئة الأوراق المالية والسلع الإماراتي، رقم ٤٣/ ر لسنة ٢٠٠٨)^٣. كما يسمى القيد المزدوج في معظم الدول العربية الأخرى كالبحرين والسعودية والعراق بالإدراج المزدوج.

وللإدراج المزدوج فوائد عديدة لكافة الأطراف ذات العلاقة بعمليات الطرح والتداول، بالنسبة للشركات المصدرة للأوراق المالية، فالتداول في سوق أجنبي يجعل أسهم الشركة متاحة لمزيد من المستثمرين، وبالتالي يزيد من قاعدة المستثمرين وتنوعهم، وتقاسم وتخفيف المخاطر السياسية والمالية المرتبطة بالأسواق، كما يعزز ذلك سيولة الأسواق المالية، مما يؤدي إلى تقييم أعلى للشركات (Miller, 2007; Bris et al., 1999)، كما يعطي الإدراج المزدوج فرصة للشركات التي تريد أن توسع نشاطها إلى خارج حدودها الإقليمية، مع إمكانية الوصول إلى شرائح جديدة من المستثمرين تتميز بارتفاع الدخل (عيسى، ٢٠٢١)، كما يساعد ذلك على الاستفادة من الترويج لسمعة الشركة ومنتجاتها في السوق وتوسيع فرص البيع وزيادة الإيرادات (Pagano et al., 2002)، كما يترتب على ذلك رد فعل إيجابي في السوق المحلية، فعندما يتم إدراج أسهم الشركة في سوق أفضل، تتحسن صورة الشركة في السوق وتزداد ثقة المستثمر المحلي تجاه الشركة مع الشعور بأنها عالية القيمة (Bris et al., 2007; Ghadhab & Hellara, 2016).

كما يؤثر الإدراج المزدوج تأثيراً إيجابياً على سوق الأوراق المالية من خلال زيادة عدد الأوراق المالية المدرجة وبالتالي زيادة عمولات التداول وهو ما ينعكس إيجاباً على أرباح السوق ذاتها (عيسى، ٢٠٢١)، وانخفاض تكاليف التداول ورفع مستوى الوعي بالسوق (Miller, 1999) واجتذاب فئات أخرى من المستثمرين بأسواق أخرى مما يترتب عليه توليد سيولة إضافية ومستثمرين جدد للسوق، مما ينعش

^٣تشريعات هيئة الأوراق المالية والسلع الإماراتي.

<https://www.sca.gov.ae/ar/regulations/regulations-listing.aspx#page=1>

السوق ويزيد من فعاليته (Ghadhab & Hellara, 2016)، هذا بالإضافة إلى إمكانية التعامل على ذات الورقة المالية بعملات مختلفة، سواء بالعملة المحلية أو بعملة الدول الأخرى (عيسى، ٢٠٢١).

أما بالنسبة للمستثمرين يحقق الإدراج المزدوج لهم منافع متعددة منها؛ تنوع الفرص الاستثمارية المتاحة للمفاضلة بينها من حيث العائد والمخاطر، وتيسير عمليات التداول وانخفاض تكاليفه (عيسى، ٢٠٢١)، وزيادة الثقة في التقارير المالية للشركات وذلك لأن العديد من الدراسات حول الإدراج المزدوج أظهرت أن الشركات المدرجة تُخضع نفسها لمعايير عالية للمحاسبة والحوكمة والإفصاح عن المعلومات لزيادة رأس المال في ظروف أفضل والتمتع بتقييم أعلى (Lee & Valero, 2010; Li et al., 2015).

وجدير بالذكر أن بعض الشركات المدرجة بالبورصة المصرية تسعى نحو البحث عن وسائل جديدة لتنشيط تداول أوراقها المالية، وتوسيع قاعدة العملاء وذلك عبر القيام بعمليات القيد المزدوج لأسهمها بالبورصات الخارجية أو إصدار شهادات إيداع دولية وطرحها ببعض الأسواق الخارجية. وبالتالي يمكن القول إن آليات الإدراج المزدوج تتمثل في آليتين هما: القيد المزدوج عن طريق تسجيل الورقة المالية في أكثر من بورصة، وإصدار شهادات إيداع دولية "Global Depository Receipts".

. القيد المزدوج: هو تسجيل الشركة في أكثر من سوق مالية في نفس التوقيت والتداول على أسهمها في هذه الأسواق في آن واحد، ويحتاج قيد الورقة في أكثر من سوق إلى مجموعة من الإجراءات والمستندات والموافقات طبقاً للشروط والضوابط التي يحددها نظام كل دولة، وبالنسبة للوضع في مصر فقد ورد في المادة رقم (١٥/ الفقرة الثانية) من قانون سوق رأس المال المعدل رقم ١٧ لسنة ٢٠١٨ على أنه "يجوز قيد الورقة المالية أو الأداة المالية في أكثر من بورصة بموافقة الهيئة، ووفقاً للشروط والضوابط التي يصدر بها قرار من مجلس إدارة الهيئة" (قانون رقم ١٧ لسنة ٢٠١٨)، وهناك قرارات تنفيذية متعددة صادرة عن الهيئة العامة لسوق المال بهذا الشأن، كما قامت الهيئة بعمل تقاضيات كثيرة مع دول متعددة بهذا الخصوص.

. شهادات الإيداع: تستخدم بعض الشركات المصرية هذه الآلية للإدراج المزدوج، وهي الآلية الأكثر انتشاراً في السوق المصرية، لأنها مسموح بها منذ إصدار قانون الإيداع والقيد المركزي للأوراق المالية عام ٢٠٠٠ (قانون رقم ٩٣ لسنة ٢٠٠٠).

وهناك نوعان من شهادات الإيداع التي يتم تداولها حالياً بالأسواق الدولية هما؛ شهادات الإيداع الدولية "GDRs" Global Depository Receipts، وشهادات الإيداع الأمريكية American Depository

“ADRs” Receipts، ويتمثل الفرق بينهما في أن شهادات الإيداع الأمريكية يتم تداولها في الأسواق الأمريكية، أما شهادات الإيداع الدولية فيتم تداولها في أحد الأسواق الدولية الأخرى بخلاف الأسواق الأمريكية (المغني، ٢٠١٩؛ Kumar, 2021).

ويتم طلب إصدار شهادات الإيداع الدولية (GRS) من قبل الشركات للوصول إلى الأموال من أسواق رأس المال الدولية (Chugh et al., 2014)، وهي أداة مالية قابلة للتداول في أسواق المال الدولية تقوم بإصدارها إحدى المؤسسات أو أحد البنوك الدولية إما بالدولار الأمريكي أو بأي من العملات الأجنبية الأخرى المتداولة بالسوق، مقابل الاحتفاظ بغطاء يقابلها من أسهم الشركات المحلية، وذلك بناءً على اتفاق مع شركة مصدرة محلية، ويتم إيداع الأوراق المالية الخاصة بتلك الشركة لدى وكيل يسمى بنك الإيداع وفي الغالب يكون بنك محلي (Abdel Aziz, 2014)، ومن ثم فإن هذه الشهادات يتم تداولها كبديل عن الأوراق المالية الأصلية، ويعتبر مالك شهادات الإيداع الدولية هو المالك الحقيقي للأسهم المحلية المقابلة لها حسب معامل تحويل متفق عليه، وله كافة حقوق مالك السهم المحلي (المغني، ٢٠١٩).

وطبقاً للموقع الرسمي للبورصة المصرية، فإن الفكرة الأساسية في نظام شهادات الإيداع قائمة أساساً على تحقيق إمكانية عرض أوراق مالية محلية في أسواق عالمية من خلال إدراج وتداول شهادات الإيداع في البورصات العالمية بحيث تكون الأوراق المحلية محفوظة باسم بنوك الإيداع الدولية "وسيط دولي" في مصر كغطاء لشهادات الإيداع (الموقع الرسمي للبورصة المصرية). وقد ورد تعريف شهادات الإيداع الدولية في القرار التنفيذي الصادر عن البورصة المصرية رقم (٨٥) لسنة ٢٠١٣ بشأن قواعد وإجراءات شهادات الإيداع الأجنبي، وكان نص التعريف "هي شهادات تُصدر مقابل أوراق مالية مصرية مقيدة بالبورصة المصرية، وتكون قابلة للتداول في أسواق المال الدولية". وقد ألزم هذا القرار في مادته رقم (٢) "الشركات المتداول لها شهادات إيداع أجنبية بموافاة البورصة بكافة الاتفاقيات والمستندات ومحاضر مجالس إدارتها ومحاضر جمعياتها العامة التي تناولت موضوعات أو قرارات تتعلق بتداول أوراقاً مالية لها في صورة شهادات إيداع أجنبية خارج مصر". ويجب أن تصدر هذه الشهادات عن طريق بنك يسمى بنك الإيداع، بشرط أن يكون بنك الإيداع مقيد بالسجل المعد لذلك لدى الهيئة العامة للرقابة المالية وفقاً لحكم المادة (٤١) من اللائحة التنفيذية لقانون الإيداع والقيود المركزي للأوراق المالية (قرار تنفيذي رقم ٨٥ لسنة ٢٠١٣ بشأن قواعد وإجراءات شهادات الإيداع الأجنبي).

وجدير بالذكر أن البورصة المصرية تصدر تقريراً أسبوعياً بشأن شهادات الإيداع الدولية، ويأخذ هذا التقرير الشكل التالي:



شهادات الإيداع الدولية

اسم الشركة	معامل التحويل سهم محلي : شهادة إيداع	سعر إقفال السهم المحلي
المجموعه الماليه هيرمس العايضه	1:2	17.96
البنك التجاري الدولي (مصر)	1:1	42.01
المصريه للاتصالات	1:5	25.28
حديد عز	1:3	22
ليسيكو مصر	1:1	8.27
ايديتا للصناعات الغذائية	1:5	13.52
اوراسكوم للاستثمار العايضه	1:5	0.27
مدينه نصر للاسكان والتعمير	1:4	3.27
الاسكندريه للزيوت المعدنيه	1:10	6.04
جى بن اوتو	1:50	5.44

شكل (١) التقرير الأسبوعي . بيانات السوق لشهادات الإيداع الدولية

المصدر^٤: (الموقع الرسمي للبورصة المصرية يوم ٢٤ / ١٢ / ٢٠٢٢)

وجدير بالذكر أن هناك عدد من الدراسات تناولت العلاقة بين الإدراج المزدوج وجودة التقارير المالية . سوف يتم عرض تلك الدراسات في القسم اللاحق الخاص بالدراسات السابقة .، وسوف تختبر الدراسة الحالية العلاقة بين الإدراج المزدوج وجودة التقارير المالية في بيئة الأعمال المصرية.

٣/١ حجم مكتب المراجعة:

تقوم مهنة المراجعة بدور محوري في تعزيز جودة التقارير المالية من خلال التحقق من دقة وعدالة المعلومات الواردة بها، ويُعتقد أن جودة المراجعة هي أحد الجوانب التي تؤثر على مصداقية

⁴<https://www.egx.com.eg/ar/MarketGDRs.aspx>

التقارير المالية (Khalil, 2022)، فجودة المراجعة تحسن من جودة التقارير المالية مما يعزز من ثقة مستخدمي التقارير المالية وحماية مصالحهم (Hasan et al., 2020)، حيث إن للمراجعة الخارجية دوراً مهماً في تقليل عدم تماثل المعلومات بين المديرين وأصحاب المصالح، بما يخفف من ممارسات إدارة الأرباح (Khanh & Nguyen, 2018; Alzoubi, 2018).

وتتحقق جودة المراجعة الخارجية من خلال قيام المراجع باكتشاف الأخطاء والتحرّفات الجوهرية في القوائم المالية، بالإضافة إلى التقرير عنها بأمانة وموضوعية (DeAngelo, 1981)، مع مراعاة المراجع لتطبيق المعايير المهنية وما تتضمنه من القواعد الأخلاقية لسلوك المهنة (Mock & Turner, 2005)، وبالتالي فجودة المراجعة تعتمد بشكل أساسي على: كفاءة المراجع، واستقلاله وحياده، وخبرته العلمية والعملية، فعندما يكون المراجع قادراً على اكتشاف المخالفات في النظام المحاسبي والتحرّفات الجوهرية بالقوائم المالية، فهذا يعني أنه يتصف بالكفاءة الفنية، كما أن استعداد المراجع للإفصاح عن تلك التحريفات في تقريره ما لم يتم تصحيحها، يتوقف على استقلاله وحياده (Chaney et al., 2003)، كما أن خبرة المراجع العلمية والعملية، تمكنه من تطبيق المعايير المهنية والقواعد الأخلاقية لسلوك المهنة عند الحكم على التقارير المالية.

وتهتم جميع الأطراف ذات الصلة بعملية المراجعة بضرورة أدائها بمستوى عالٍ من الجودة، فالمراجع يرغب في تحسين سمعته وشهرته وموقفه التنافسي في السوق وتجنب الخسائر الناجمة عن التعرض للدعاوى القضائية التي قد يتعرض لها المراجع نتيجة لتدني مستويات الأداء عن مستويات الجودة المطلوبة (Khurana & Raman, 2004). أما الشركة محل المراجعة، فترغب في إضفاء المصدقية على قوائمها المالية وتعزيز ثقة المستخدمين في المعلومات الواردة بها (Hasan et al., 2020). وبالنسبة لمستخدمي القوائم المالية، فإنهم يعتمدون عند اتخاذ قراراتهم المختلفة على المعلومات الواردة بالقوائم المالية التي خضعت للمراجعة، وبالتالي فإن فشل عملية المراجعة لتلك القوائم سيترتب عليها اتخاذ قرارات خاطئة، الأمر الذي قد يترتب عليه الإضرار بمصالحهم. أما بالنسبة للهيئات التنظيمية، فإنها ترغب في تطوير المهنة والارتقاء بها وتدعيم ثقة المجتمع بها وتحسين نظرة المجتمع لهذه المهنة والخدمات التي تقدمها.

ويعتبر حجم مكتب المراجعة أحد المؤشرات المستخدمة لقياس جودة المراجعة، حيث يفترض أن جودة المراجعة تكون مرتفعة لدى مكاتب المراجعة التابعة لشركات المراجعة الكبرى "Big 4"، وذلك نظراً

لقاعدة عملائها في جميع أنحاء العالم، وبالتالي يكون لديها دافع أكبر للحفاظ على جودة المراجعة، من أجل تجنب مخاوف سوء السمعة (Behn et al., 1997; Krishnan, 2003)، كما قدم أحد الباحثين دليلاً على أن سبب اهتمام شركات المراجعة الأربعة الكبرى "Big 4" بجودة التقارير المالية مقارنة بشركات المراجعة الأخرى "non-Big 4" يرجع إلى رغبتها في تجنب مخاطر التعرض للتقاضي أكثر من المخاوف المتعلقة بسوء السمعة (Khurana & Raman 2004).

كما أن شركات "Big 4" أكثر سعياً نحو التخفيف من إدارة الأرباح لدى الشركات التي تقوم بمراجعتها، حيث يقل احتمال احتفاظ شركات "Big 4" بالعملاء الذين لديهم مستويات مرتفعة من إدارة الأرباح (Khanh & Nguyen, 2018)، وبالإضافة إلى ذلك، فمن المتوقع أن يكون لدى شركات "Big 4" اهتمام أكثر بتدريب وتأهيل المراجعين العاملين لديهم، كما أن لديهم المزيد من الموارد المتعلقة بعدد المراجعين المؤهلين ذوي الخبرة والكفاءة، مما يسمح لهم بأداء إجراءات أكثر شمولاً للكشف عن المخالفات والتحريفات الجوهرية وإدارة الأرباح (Rusmin, 2010; Alzoubi, 2018)، كما أن مستويات الدخل للمراجعين العاملين لدى شركات Big 4 غالباً ما تكون كبيرة مما يعزز استقلالهم وحيادهم إلى حد كبير.

وجدير بالذكر أنه في البداية كانت هناك ثماني شركات عالمية كبرى في مجال خدمات مهنة المحاسبة والمراجعة معروفة باسم Big 8 نظراً لسمعتها العالية وحصتها في السوق، وبسبب عمليات الاندماج فيما بينها، تم تحويلها إلى Big 5. وبعد فضائح شركة إنرون Enron خرجت شركة آرثر أندرسون Arthur Andersen من سوق المحاسبة المراجعة في عام ٢٠٠٢، وأصبحت شركات المحاسبة والمراجعة الكبرى على مستوى العالم أربع شركات تسمى Big 4 (Khalil, 2022). وهذه الشركات هي: شركة ديلويت Deloitte، وشركة برايس وترهاوس كوبرز "PwC" Price waterhouse Coopers، وشركة إرنست ويونغ "EY" Ernst & Young، وشركة كيه بي إم جي "KPMG". وكل شركة من هذه الشركات الأربع دخلت في اتفاقيات شراكة مع شركات أخرى في شبكة لتبادل الاسم والعلامة التجارية ومعايير الجودة وقد أنشأت كل شبكة كيان لتنسيق أنشطة الشبكة، ولا تعمل واحدة من تلك الشركات الأربع كوحدة واحدة، بل عدة شركات مملوكة وتدار بأسلوب مستقل (Investopedia.com, 2022).

⁵<https://www.investopedia.com/terms/b/bigfour.asp>, available at, 25/12/2022.

وفي مصر، تتمثل مكاتب المحاسبة والمراجعة المصرية التي ترتبط باتفاقيات شراكة مع الأربعة الكبار Big 4 في: مكتب حازم حسن (KPMG)، ومكتب إرنست أند يونج (EY Egypt)، ومكتب فريد منصور (PWC)، ومكتب صالح وبرسوم وعبد العزيز (Deloitte).

وجدير بالذكر أن هناك عدداً من الدراسات تناولت العلاقة بين حجم مكتب المراجعة وجودة التقارير المالية. سوف يتم عرض تلك الدراسات في القسم اللاحق الخاص بالدراسات السابقة، وسوف تختبر الدراسة الحالية ما إذا كان هناك اختلاف في جودة التقارير المالية في بيئة الأعمال المصرية، بين الشركات المصرية التي يتم مراجعة تقاريرها المالية بواسطة المكاتب التابعة لشركات Big 4، والشركات الأخرى التي يتم مراجعة تقاريرها بواسطة مكاتب المراجعة المحلية.

٢. الدراسات السابقة واشتقاق الفروض:

سيتم استعراض الدراسات السابقة من خلال مجموعتين في ضوء العلاقة بين متغيرات الدراسة على النحو التالي:

١/٢ الدراسات السابقة التي تناولت العلاقة بين الإدراج المزدوج وجودة التقارير المالية:

كان هناك اهتمام بموضوع الإدراج المزدوج وتأثيره على جودة المعلومات المحاسبية منذ بداية القرن الحالي، حيث اهتمت دراسة (Lang et al., 2003A) بدراسة العلاقة بين الإدراج المزدوج وبيئة المعلومات المحاسبية للشركات غير الأمريكية المدرجة بالبورصات الأمريكية مقارنة بالشركات غير المدرجة. وذلك بالتطبيق على عينة مكونة من ٤٨٥٩ شركة من ٢٨ دولة، منها ٢٣٥ شركة مدرجة إدراجاً مزدوجاً بالولايات المتحدة، وذلك لسنة ١٩٩٦. وتوصلت الدراسة إلى أن الإدراج المزدوج يعزز قيمة الشركة من خلال تأثيره على بيئة معلومات الشركة، مما يعني أن الشركات المدرجة في القائمة المزدوجة في الولايات المتحدة تظهر جودة محاسبية أفضل مقارنة بالشركات غير المدرجة.

كما قدمت دراسة (Lang et al., 2003B) دليلاً على أن الشركات المدرجة إدراجاً مزدوجاً في البورصات الأمريكية تقوم بإدارة أرباحها بدرجة أقل مقارنة بالشركات غير المدرجة، كما تقوم بالتقرير عن البيانات المحاسبية بشكل أكثر تحفظاً، وتأخذ في الاعتبار الأخبار السيئة في الوقت المناسب، وهذا يدل على وجود جودة محاسبية أعلى للشركات غير الأمريكية من ٢١ دولة مختلفة مدرجة في البورصات الأمريكية مقارنة بالشركات غير المدرجة في البورصة.

واستهدفت دراسة (Lang et al., 2006) اختبار العلاقة بين إدارة الأرباح للشركات غير الأمريكية المدرجة إدراجاً مزدوجاً في البورصات الأمريكية مع الشركات الأمريكية، أي أن المقارنة هنا كانت بين الشركات الأجنبية المدرجة في القائمة المشتركة مع عينة من الشركات الأمريكية. وتتكون العينة من ٦٩٨ مشاهدة لشركات غير أمريكية خلال الفترة من ١٩٩١ حتى ٢٠٠٢ والتي توفرت لها بيانات، وعينة مماثلة من الشركات الأمريكية. وتوصلت الدراسة إلى هناك المزيد من الأدلة على إدارة الأرباح للشركات غير الأمريكية المدرجة في القائمة المزدوجة أكثر من الشركات الأمريكية، أي أن جودة أرباح الشركات الأجنبية المدرجة في القائمة المشتركة أقل من تلك الخاصة بالشركات الأمريكية على الرغم من أن كليهما يستخدم مبادئ المحاسبة المقبولة قبولاً عاماً في الولايات المتحدة ويخضعان لنفس تعليمات ورقابة لجنة الأوراق المالية والبورصات الأمريكية (SEC).

وركزت دراسة (Roosenboom & Van Dijk, 2009) على اختبار ما إذا كانت ردود أفعال السوق تجاه عمليات الإدراج المزدوج تختلف باختلاف الأسواق المستهدفة، وكانت العينة عبارة عن ٥٢٦ قائمة مزدوجة من ٤٤ دولة مختلفة في ثماني بورصات رئيسية منها بورصات بالولايات المتحدة، وبورصة لندن، وبورصات في بعض دول أوروبا، وبورصة طوكيو. وضمن ما توصلت إليه الدراسة أن الإدراج المزدوج في الولايات المتحدة يُخضع الشركة لمتطلبات إفصاح وحوكمة أعلى، مما يسمح للشركات المدرجة في البورصة بالالتزام بقدر أكبر من تحسين الإفصاح والشفافية.

واستهدفت دراسة (Cabán-García, 2009) اختبار تأثير تعليمات تنظيم الإدراج المزدوج للأوراق المالية بالبورصات الأوروبية على جودة الأرباح للشركات الأوروبية المدرجة في أكثر من بورصة أوروبية والشركات الأوروبية غير المدرجة. حيث تم مقارنة عينة مكونة من ١١٢ شركة أوروبية مدرجة في ١٣ بورصة أوروبية خلال الفترة ١٩٨٩-٢٠٠١ مع عينة من الشركات الأوروبية غير المدرجة. وتوصلت الدراسة إلى عدم وجود اختلافات جوهرية في جودة الأرباح بين الشركات الأوروبية المدرجة إدراجاً مزدوجاً في البورصات الأوروبية والشركات غير المدرجة.

وبحثت دراسة (Eng & Lin, 2012) في جودة التقارير المالية للشركات الصينية المدرجة في قوائم الولايات المتحدة وهونج كونج والشركات الصينية غير المدرجة. وتوصلت الدراسة إلى أن الشركات الصينية المدرجة في القوائم المشتركة لا تتمتع بجودة إفصاح أفضل عندما يتم إدراجها في قوائم مشتركة في الولايات المتحدة، ولا تزال هناك أوجه قصور محاسبية كبيرة في العديد من الشركات الصينية المدرجة

في قوائم الولايات المتحدة، وهذا يشير إلى عدم وجود فروق في جودة التقارير المالية بين الشركات الصينية المدرجة في القائمة المشتركة والشركات غير المدرجة.

وسعت دراسة (Ndirangu, 2014) إلى اختبار تأثير الإدراج المزدوج على جودة المحاسبة للشركات المدرجة في أسواق شرق إفريقيا، وتم التطبيق لجميع الشركات المدرجة إدراجاً مزدوجاً في بورصات شرق أفريقيا للأوراق المالية، وهي تسع شركات خلال الفترة من ٢٠١٠ إلى ٢٠١٣. وتشير نتائج الدراسة إلى أن الإدراج المزدوج ليس له تأثير على جودة الإفصاح بالنسبة للشركات المدرجة في بورصات شرق إفريقيا للأوراق المالية.

واستهدفت دراسة (Chen et al., 2015) اختبار تأثير التطبيق الإلزامي لمعايير التقرير المالي الدولية على عمليات الإدراج المزدوج الدولي، وباستخدام مجموعة بيانات شاملة من قوائم الإدراج المشترك لـ ٣٤ دولة من ٥٠ دولة مستهدفة. وتوصلت الدراسة إلى أن الاعتماد الإلزامي لمعايير التقرير المالي الدولية يُسهل أنشطة الإدراج المزدوج للشركات، وأن الشركات التي تتبنى بشكل إلزامي تلك المعايير لديها رغبة أعلى للإدراج المزدوج، أي أن التبنّي الإلزامي للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية في البلدان الأصلية يزيد من ميل أنشطة الإدراج المزدوج للشركات خاصة في الدول ذات أسواق رأس المال الأكبر والأكثر سيولة.

وقامت دراسة (Kamarudin et al., 2020) بفحص ما إذا كان الإدراج المزدوج في الولايات المتحدة مرتبطاً بجودة محاسبية أفضل. وذلك باستخدام ٤٢٨٠٨ مشاهدة من ٣٢ دولة حول العالم خلال الفترة من ٢٠٠٧ إلى ٢٠١٦. وتوصلت الدراسة إلى أن الشركات المدرجة في القوائم المشتركة في الولايات المتحدة تظهر تقارير عن الخسائر في الوقت المناسب، وقدرة أكبر على تدنية مستويات إدارة الأرباح، وزيادة ملاءمة المعلومات المحاسبية مقارنة بنظيراتها المحلية غير المدرجة في القوائم المشتركة، وهذا يعني أن جودة المحاسبة للشركات المدرجة بالقوائم المشتركة بالولايات المتحدة أفضل من نظيراتها المحلية غير المدرجة في القوائم المشتركة، وهذا يحقق حماية أفضل للمستثمر.

بحثت دراسة (Arslan-Ayaydin et al., 2022) فيما إذا كانت الشركات الصينية المدرجة إدراجاً مزدوجاً تُظهر جودة أرباح أعلى مقارنة بالشركات غير المدرجة. وذلك بالتطبيق على عينة من الشركات الصينية مقسمة إلى ثلاث مجموعات، تضم المجموعة الأولى الشركات التي لها أسهم التي يتم تداولها محلياً فقط، وتتكون المجموعة الثانية من شركات صينية مدرجة إدراجاً مزدوجاً في بورصة هونج كونج

ويتم التعامل فيها بعملة أجنبية للمستثمر الأجنبي والمحلي، بينما تضم المجموعة الأخيرة شركات تقوم بإصدار كل من الأسهم للمستثمرين المحليين وأسهم للمستثمرين الأجانب، وكانت العينة النهائية عبارة عن ١٧٤٣٣ مشاهدة، خلال الفترة من ٢٠٠١ إلى ٢٠١٧، منها ١٥٧٦٠ للمجموعة الأولى و ١١٩٤ للمجموعة الثانية و ٤٧٩ للمجموعة الثالثة. وتوصلت الدراسة إلى عدم وجود فروق معنوية في جودة الأرباح بين المجموعات الثلاث، مما يعني أنه بدون الحوافز المناسبة، من غير المحتمل أن يكون الإدراج المزدوج حلاً مناسباً لإعداد تقارير مالية عالية الجودة في بيئة الأعمال الصينية.

٢/٢ الدراسات السابقة التي تناولت العلاقة بين حجم مكتب المراجعة وجودة التقارير المالية:

استهدفت دراسة (Jacob et al., 2015) إلى اختبار مدى ارتباط ارتفاع قيمة أتعاب المراجعة للشركات الأربعة الكبرى "Big 4" بجودة المراجعة أم لا في الهند. وذلك بالتطبيق على عينة مكونة من ٥٠٠ الشركات ببورصة بومباي، خلال الفترة من ١٩٩٨ إلى ٢٠١٣. وتشير النتائج إلى أن قيمة أتعاب المراجعة للشركات الأربعة الكبرى "Big 4" أعلى بكثير مقارنة بالمراجعين غير الكبار "non-Big 4"، ولا يوجد فرق في جودة المراجعة المقدمة من الأربعة الكبرى مقارنة بالمراجعين غير الكبار.

استهدفت دراسة (الأباصيري، ٢٠١٧) اختبار العلاقة بين جودة المراجعة الخارجية (مقاسة بحجم مكتب المراجعة)، وجودة التقارير المالية (مقاسة بإدارة الأرباح) في بيئة الأعمال المصرية. وذلك بالتطبيق على عينة مكونة من ٣١ شركة من الشركات المدرجة بالبورصة المصرية خلال الفترة من ٢٠١١ إلى ٢٠١٥. وتوصلت الدراسة إلى عدم وجود علاقة معنوية بين جودة المراجعة الخارجية (مقاسة بحجم منشأة المراجعة)، وجودة التقارير المالية (مقاسة بإدارة الأرباح) في بيئة الأعمال المصرية.

وسعت دراسة (بدوي، ٢٠١٧) إلى تحليل واختبار العلاقة بين جودة المراجعة (مقاسة بحجم مكتب المراجعة)، وجودة التقارير المالية (مقاسة بخاصيتي الملاءمة والتمثيل العادل للمعلومات المحاسبية). وذلك بالتطبيق على عينة مكونة من ٤٤ شركة من الشركات المدرجة في البورصة المصرية عام ٢٠١٥، وقد أشارت النتائج إلى معنوية العلاقة بين جودة المراجعة مقاسة بحجم مكتب المراجعة وجودة التقارير المالية بصفة عامة، وكانت النتائج التفصيلية تشير إلى وجود أثر معنوي لجودة المراجعة على ملاءمة المعلومات المحاسبية الواردة في التقارير المالية، وعدم وجود أثر معنوي لجودة المراجعة على التمثيل العادل لمعلومات التقارير المالية، ووجود أثر معنوي لجودة المراجعة على حيادية المعلومات المحاسبية الواردة في التقارير المالية.

استهدفت دراسة (Alzoubi, 2018) فحص العلاقة بين جودة المراجعة وتمويل الديون وإدارة الأرباح في الأردن. وذلك باستخدام عينة تضم ٧٢ شركة صناعية خلال الفترة من ٢٠٠٦ إلى ٢٠١٢. وتشير النتائج إلى أن جودة المراجعة (مقاسة بمدة التعامل مع المراجع، وحجم مكتب المراجعة، وتخصص المراجع، واستقلالية المراجع) وانخفاض تمويل الديون يقللان من مستويات إدارة الأرباح، وبالتالي يعززان جودة التقارير المالية.

بحثت دراسة (Khanh & Nguyen, 2018) في تأثير جودة المراجعة وخصائص الشركة على إدارة الأرباح الحقيقية للشركات المدرجة في فيتنام. وذلك بالتطبيق على عينة مكونة من ١٦٨٧ مشاهدة على مدار عام للشركات المدرجة في بورصة فيتنام. وتوصلت الدراسة إلى أنه لا يوجد فرق في جودة المراجعة مقاسة بمستوى إدارة الأرباح الحقيقية بين شركات الأربعة الكبرى "Big 4" مقارنة بالمراجعين غير الكبار "non-Big 4" في فيتنام.

سعت دراسة (أبو خزنة وآخرون، ٢٠١٨) إلى اختبار أثر حجم مكتب المراجعة والتخصص الصناعي على التحفظ المحاسبي في التقارير المالية في بيئة الأعمال المصرية. وذلك بالتطبيق على عينة مكونة من ٥٨ شركة مدرجة بالبورصة المصرية، خلال الفترة من ٢٠١١ حتى ٢٠١٦. وتوصلت الدراسة إلى أن حجم مكتب المراجعة يؤثر سلباً على التحفظ المحاسبي بينما يؤثر التخصص الصناعي إيجاباً على التحفظ المحاسبي.

ركزت دراسة (Zandi et al., 2019) على التحقق مما إذا كانت الشركات التي تم مراجعتها من قبل الأربعة الكبار "Big 4" تتمتع بجودة تقارير مالية أفضل مقارنة بالشركات التي تم مراجعتها من قبل مراجعين غير كبار "non-Big 4" في باكستان. واستخدمت الدراسة عينة من الشركات غير المالية المدرجة في باكستان خلال الفترة ٢٠٠٩-٢٠١٦. وتوصلت الدراسة إلى أن المراجعين الأربعة الكبار قد قللوا من أنشطة إدارة الأرباح على أساس الاستحقاق في الشركات، بينما كانت أنشطة الإدارة الحقيقية للأرباح أكبر لدى الشركات التي تم مراجعتها بواسطة الأربعة الكبار.

استهدفت دراسة (Khalil, 2022) فحص تأثير اختيار المراجع متمثلاً في الشركات التابعة للأربعة الكبار "Big 4" والشركات غير التابعة للأربعة الكبار "non-Big 4" على جودة إعداد التقارير المالية للصناعة المصرفية في باكستان. واستخدمت الدراسة عينة من البنوك العاملة في باكستان خلال الفترة من ٢٠١١ إلى ٢٠١٨. وقد تبين أن البنوك في باكستان تدفع أتعاب مراجعة أعلى للشركات التابعة لـ

"Big 4"، كما أن الشركات غير التابعة للأربعة الكبار "non-Big 4" تمتلك حصة أقل في سوق المراجعة المحلي. وتوصلت الدراسة إلى أنه لا يوجد فرق كبير بين جودة التقارير المالية للبنوك التي تم مراجعتها من قبل الشركات التابعة لـ "Big 4" وغير التابعة لهم "non-Big 4" في باكستان.

٣/٢ التعليق على الدراسات السابقة:

في ضوء تحليل الدراسات السابقة، يمكن التعقيب عليها كما يلي:

- فيما يتعلق بمجموعة الدراسات التي تناولت العلاقة بين الإدراج المزدوج وجودة التقارير المالية:

فقد تضمنت هذه المجموعة دراسات اهتمت باختبار تأثير الإدراج المزدوج على بيئة المعلومات المحاسبية وجودة الأرباح وإدارة الأرباح وجودة المحاسبة وكل هذه المتغيرات تؤثر بشكل مباشر على جودة التقارير المالية. وقد استخدمت معظم هذه الدراسات نماذج القياس الخاصة بالاستحقاقات الاختيارية، وبعضها قام بعمل دراسات ميدانية لقياس جودة التقارير المالية من منظور الخصائص النوعية للمعلومات.

وقد تباينت نتائج هذه الدراسات، فمعظم الدراسات التي تم إجراؤها على الشركات المدرجة إدراجاً مزدوجاً في البورصات الأمريكية (Lang et al., 2003A; Lang et al., 2003B; Roosenboom & Van Dijk, 2009; Kamarudin et al., 2020) قدمت دليلاً على أن تلك الشركات لديها جودة محاسبية أعلى مقارنة بالشركات غير المدرجة. ولم يكن الوضع هكذا بالنسبة للشركات المدرجة إدراجاً مزدوجاً في البورصات الأوروبية، حيث قدمت دراسة (Cabán-García, 2009) دليلاً على عدم وجود اختلافات جوهرية في جودة الأرباح وجودة التقارير المالية بين الشركات الأوروبية المدرجة إدراجاً مزدوجاً في البورصات الأوروبية والشركات غير المدرجة، واتفقت مع النتيجة السابقة الدراسات التي تمت في البيئة الصينية (Eng & Lin, 2012; Arslan-Ayaydin et al., 2022)، وكذلك دراسة (Ndirangu, 2014) التي تم إجراؤها في أسواق شرق إفريقيا.

- فيما يتعلق بالدراسات التي تناولت العلاقة بين حجم مكتب المراجعة وجودة التقارير المالية:

فقد تضمنت هذه المجموعة دراسات اهتمت بفحص العلاقة بين حجم مكتب المراجعة وجودة المراجعة الخارجية وإدارة الأرباح وجودة التقارير المالية في بيئات أعمال مختلفة، ولم تُقدّم تلك الدراسات أدلة قاطعة بشأن طبيعة هذه العلاقة.

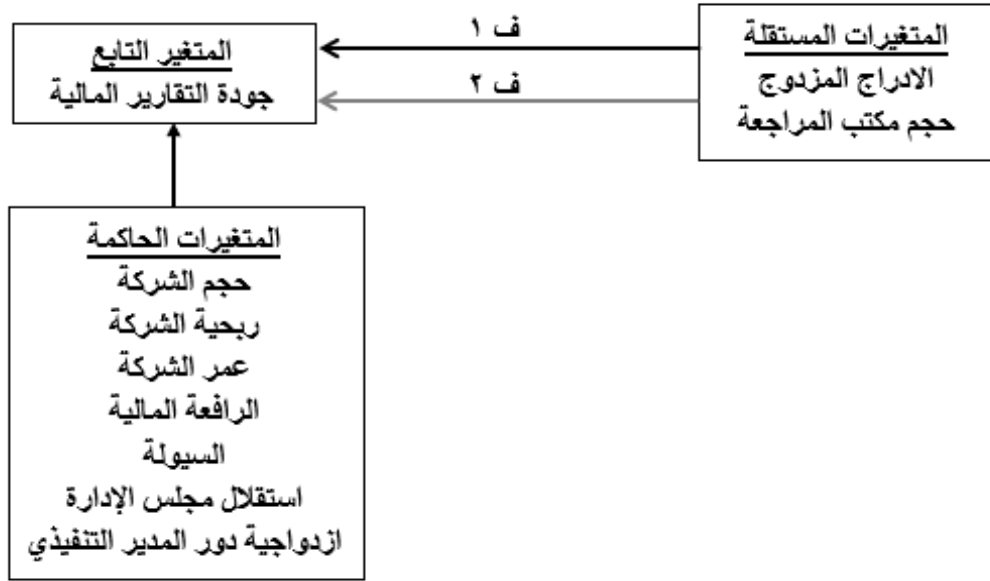
فقد تباينت نتائج هذه الدراسات، حيث قدمت دراسة (Jacob et al., 2015) دليلاً على أنه لا يوجد فرق في جودة المراجعة المقدمة من الأربعة الكبرى مقارنة بالمراجعين غير الكبار في الهند، وتوصلت دراسة (Khalil, 2022) لنفس النتيجة في قطاع البنوك بباكستان، بينما قدمت دراسة (Zandi et al., 2019) دليلاً على أن المراجعين الأربعة الكبار قد قللوا من أنشطة إدارة الأرباح على أساس الاستحقاق في الشركات غير المالية بباكستان. كما توصلت دراسة (Khanh & Nguyen, 2018) إلى أنه لا يوجد فرق في جودة المراجعة مقاسة بمستوى إدارة الأرباح الحقيقية بين شركات الأربعة الكبرى "Big 4" مقارنة بالمراجعين غير الكبار "non-Big 4" في فيتنام.

أما فيما يتعلق ببيئة الأعمال المصرية، فقد تباينت النتائج أيضاً حيث توصلت دراسة (بدوي، ٢٠١٧) إلى معنوية العلاقة بين جودة المراجعة مقاسة بحجم مكتب المراجعة وجودة التقارير المالية، بينما توصلت دراسة (الأباصيري، ٢٠١٧) إلى عدم وجود علاقة معنوية بين جودة المراجعة الخارجية مقاسة بحجم منشأة المراجعة، وجودة التقارير المالية.

- من الملاحظ أن أغلب الدراسات السابقة التي اهتمت بالعلاقة المباشرة بين الإدراج المزدوج وجودة التقارير المالية، تم تطبيقها في دول أجنبية، كما أن هناك تباين في نتائج تلك الدراسات، وبالتالي هناك حاجة لاختبار هذه العلاقة في بيئة الأعمال المصرية. كما أن تباين نتائج الدراسات التي تناولت العلاقة بين حجم مكتب المراجعة وجودة التقارير المالية، يترتب عليه الحاجة إلى إعادة اختبار تلك العلاقة في بيئة الأعمال المصرية في الوقت الراهن. وبالتالي تتمثل المساهمة العلمية للدراسة الحالية في فحص أثر كلٍ من الإدراج المزدوج وحجم مكتب المراجعة كمتغيرات مستقلة على جودة التقارير المالية كمتغير تابع في بيئة الأعمال المصرية، وهو ما يُمثل فجوة بحثية، تسعى الدراسة الحالية لتضييقها.

٤/٢ نموذج الدراسة واشتقاق الفروض:

تهدف الدراسة الحالية إلى دراسة أثر الإدراج المزدوج وحجم مكتب المراجعة على جودة التقارير المالية في بيئة الأعمال المصرية. وبالتالي، فالمتغيرات المستقلة هي الإدراج المزدوج وحجم مكتب المراجعة، بينما المتغير التابع هو جودة التقارير المالية، ويتم اختبار هذه العلاقة في ظل مجموعة من المتغيرات الحاكمة أو الرقابية، ويوضح الشكل التالي نموذج الدراسة:



شكل (٢) نموذج الدراسة

ومن أجل تحقيق أهداف الدراسة، وفي ضوء استعراض الدراسات السابقة وتحليل نتائجها، يمكن صياغة فروض الدراسة في فرضين أساسيين، بحيث يختبر الفرض الأول أثر الإدراج المزدوج على جودة التقارير المالية، أما الفرض الثاني فيختبر أثر حجم مكتب المراجعة على جودة التقارير المالية، ويمكن صياغة هذين الفرضين كما يلي:

الفرض الأول (ف ١): يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للإدراج المزدوج على جودة التقارير المالية في بيئة الأعمال المصرية.

الفرض الثاني (ف ٢): يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لحجم مكتب المراجعة على جودة التقارير المالية في بيئة الأعمال المصرية.

٣. الدراسة التطبيقية:

١/٣ عينة الدراسة ومصادر الحصول على البيانات:

يتمثل مجتمع الدراسة في الشركات غير المالية المقيدة بالبورصة المصرية خلال الفترة الزمنية من عام ٢٠١٧ إلى عام ٢٠١٩، وتم اختيار هذه الفترة بسبب الاستقرار النسبي لسعر صرف الجنيه المصري مقابل الدولار، حيث إن هذه الفترة بعد تحرير سعر صرف الدولار نوفمبر ٢٠١٦ وقبل تحريره في مارس ٢٠٢٢، كما أن هذه الفترة شهدت نشاطاً نسبياً في تداول شهادات الإيداع الدولية (المغني،

(٢٠١٩)، وقد تم اختيار الشركات الأكثر نشاطاً في سوق الأوراق المالية خلال هذه الفترة كعينة للدراسة، وعلى أن تحتوي هذه العينة على مجموعة من الشركات المدرجة إدراجاً مزدوجاً، وقد تم استبعاد الشركات التي تنتمي إلى القطاعات المالية كالبنوك وشركات التأمين وشركات الوساطة المالية وشركات الخدمات المالية والمصرفية، نظراً لاختلاف متطلبات وخصائص هذا القطاع. ويتمثل حجم عينة الدراسة في (٤٠) شركة خلال فترة الدراسة بعدد مشاهدات (١٢٠) مشاهدة.

وقد تم تجميع البيانات اللازمة من التقارير المالية للشركات بالموقع الإلكتروني للبورصة المصرية (<https://www.egx.com.eg/ar/homepage.aspx>)، وأيضاً موقع معلومات مباشر مصر (www.mubasher.info)، وموقع شركة نعيم للوساطة المالية (egy.naeemonline.com)، بالإضافة إلى المواقع الإلكترونية للشركات المقيدة في البورصة المصرية. ويوضح الجدول رقم (٣-١) بيان بالقطاعات التي تنتمي إليها شركات العينة.

جدول رقم (٣-١)

بيان بالقطاعات التي تنتمي إليها شركات العينة

م	القطاع	حجم العينة
١	العقارات	٨
٢	الأغذية والمشروبات	٢
٣	التشييد ومواد البناء	٦
٤	خدمات ومنتجات صناعية وسيارات	٧
٥	الموارد الأساسية	١
٦	الكيمويات	٣
٧	السياحة والترفيه	١
٨	المنتجات المنزلية والشخصية	٤
٩	الرعاية الصحية والأدوية	٢
١٠	المرافق	٢
١١	الاتصالات	٣
١٢	التكنولوجيا	١
	الإجمالي	٤٠

٢/٣ وصف متغيرات الدراسة:

١/٢/٣ المتغيرات المستقلة Independent Variables:

تتمثل المتغيرات المستقلة في الإدراج المزدوج، حجم مكتب المراجعة، ووفقاً لما جاء في دراسات سابقة يمكن قياس هذين المتغيرين كما يوضح الجدول (٣-٢) التالي:

جدول رقم (٣-٢)

المتغيرات المستقلة وكيفية قياسها

المتغير	الرمز	المقياس	مصدر الحصول على البيانات
الإدراج المزدوج	DL	متغير وهمي يأخذ القيمة (١) إذا كانت الشركة مدرجة إدراجاً مزدوجاً، ويأخذ القيمة (٠) بخلاف ذلك.	. الموقع الالكتروني للبورصة المصرية. أو التقارير المالية في حالة وجود شهادات إيداع دولية أو أمريكية أو أن الشركة مقيدة في بورصات أجنبية.
حجم مكتب المراجعة	Big-4	متغير وهمي يأخذ القيمة (١) إذا كانت الشركة يتم مراجعة حساباتها بواسطة مكتب تابع للـ Big-4 ، ويأخذ القيمة (٠) بخلاف ذلك.	تقرير مراجع الحسابات

٢/٢/٣ المتغير التابع Dependent Variable:

يتمثل المتغير التابع في جودة التقارير المالية، وكما سبق أن أوضح الباحث، أنه سيعتمد على دراسة (Gomariz & Ballesta, 2014) لقياس جودة التقارير المالية، حيث فضلت هذه الدراسة الاعتماد على أكثر من مؤشر Proxy لقياس جودة التقارير، واستخدمت تلك الدراسة ثلاثة نماذج لقياس جودة التقارير المالية للحصول على نتائج أكثر دقة، عن طريق تشغيل كل نموذج من النماذج الثلاثة واستخراج البواقي Residuals - والتي تمثل المقياس العكسي لجودة التقارير - ولذلك يتم ضرب قيمة البواقي في - ١، ثم يتم حساب المتوسط للقيم الثلاث، وبالتالي سوف نحصل على قيمة أكثر دقة لجودة التقارير المالية.

النموذج الأول: نموذج (Kasznic 1999)، ويطلق على هذا النموذج اسم نموذج Jones المعدل بالتدفقات النقدية التشغيلية، وتعتبر المعادلة التالية عن هذا النموذج:

$$TA_{it} = \beta_0 + \beta_1 \Delta Sales_{i,t} + \beta_2 PPE_{it} + \beta_3 \Delta CFO_{it} + \varepsilon_{i,t}$$

النموذج الثاني: نموذج (Dechow & Dichev, 2002)، وتعتبر المعادلة التالية عن هذا النموذج:

$$WCA_{it} = \beta_0 + \beta_1 CFO_{it-1} + \beta_2 CFO_{it} + \beta_3 CFO_{it+1} + \varepsilon_{i,t}$$

النموذج الثالث: نموذج (Stubben, 2010)، وتعتبر المعادلة التالية عن هذا النموذج:

$$\Delta AR_{i,t} = \beta_0 + \beta_1 \Delta Sales_{i,t} + \varepsilon_{i,t}$$

ويتم حساب مقياس جودة التقارير المالية FRQ للشركة i في السنة t عن طريق حساب متوسط القيم الناتجة للمؤشرات الثلاثة السابقة، وبحيث تعبر القيمة الأعلى عن أعلى مستوى لجودة التقارير المالية، وتعتبر المعادلة التالية عن جودة التقارير المالية FRQ المسحوبة لكل سنة.

$$FRQ_{it} = (FRQ-Ksaz_{it} + FRQ-DD_{it} + FRQ-Stob_{it})/3$$

٣/٢/٣ المتغيرات الحاكمة:

في ضوء الدراسات السابقة (Lang et al., 2003A; Lang et al., 2003B; Ndirangu, 2014; Gomariz & Ballesta 2014; Lazoudis, 2018; Kamarudin et al., 2020)؛ أبو خزانة وآخرون، ٢٠١٨؛ زعطوط، ٢٠١٩) تم الاعتماد على مجموعة من المتغيرات الحاكمة تتمثل في حجم الشركة، وربحية الشركة، وعمر الشركة، والرافعة المالية، والسيولة، واستقلال مجلس الإدارة، وازدواجية دور الرئيس التنفيذي، ويوضح الجدول (٣-٤) التالي كيفية قياس كل منها:

جدول رقم (٣-٤)

المتغيرات الحاكمة وكيفية قياسها

المتغير	الرمز	المقياس	مصدر الحصول على البيانات
حجم الشركة	SIZE	يُقاس باللوغاريتم الطبيعي لإجمالي الأصول في نهاية الفترة.	التقارير المالية
ربحية الشركة	PROF	يتم حسابه بقسمة صافي الدخل على إجمالي الأصول	التقارير المالية
عمر الشركة	AGE	يُقاس بعدد السنوات منذ تأسيس الشركة وحتى تاريخ إعداد القوائم المالية	التقارير المالية
الرافعة المالية	LEV	تُقاس بنسبة إجمالي الالتزامات إلى إجمالي الأصول في نهاية الفترة.	التقارير المالية

التقارير المالية	تُقاس بنسبة الأصول المتداولة إلى الالتزامات المتداولة	LIQ	السيولة
تقرير مجلس الإدارة	يُقاس بنسبة عدد الأعضاء غير التنفيذيين بمجلس الإدارة إلى إجمالي عدد أعضاء المجلس.	BIND	استقلال مجلس الإدارة
تقرير مجلس الإدارة	يأخذ القيمة (١) إذا كان الرئيس التنفيذي للشركة -العضو المنتدب- يشغل منصب رئيس مجلس الإدارة، ويأخذ القيمة (٠) بخلاف ذلك.	CEODUA	ازدواجية دور الرئيس التنفيذي

٣/٣ فروض ونماذج الدراسة:

الفرض الأول (ف١): يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للإدراج المزدوج على جودة التقارير المالية في بيئة الأعمال المصرية.

الفرض الثاني (ف٢): يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لحجم مكتب المراجعة على جودة التقارير المالية في بيئة الأعمال المصرية.

وسيم اختبار الفرضين السابقين من خلال النموذج التالي:

$$FRQ = \beta_0 + \beta_1 DL + \beta_2 Big-4 + \beta_3 SIZE + \beta_4 PROF + \beta_5 AGE + \beta_6 LEV + \beta_7 LIQ + \beta_8 BIND + \beta_9 CEODUA + \varepsilon$$

٤/٣ نتائج التحليل الإحصائي:

فيما يلي استعراض لنتائج التحليل الإحصائي والتي تمت باستخدام تحليل الانحدار المتعدد ببرنامج (STATA 14 V9).

Descriptive Statistics ١/٤/٣ الإحصاءات الوصفية

يعرض الجدول رقم (٣-٥) الإحصاءات الوصفية للمتغيرات المستخدمة في نماذج اختبار الفروض، واللازمة للتعرف على خصائص تلك المتغيرات وكيفية توزيع قيمها فيما بين المشاهدات المختلفة التي تشملها عينة الدراسة.

جدول رقم (٣-٥)

الإحصاءات الوصفية للمتغيرات

Variable	Obs.	Mean	Std. Dev.	Min.	Max.
FRQ	120	-0.0136	0.1059	-0.2447	0.2433
SIZE	120	11.8373	1.5910	8.1627	15.286
PROF	120	7.3721	8.0232	-9.900	33.9
AGE	120	26.25	14.6988	2	55
LEV	120	0.3378	0.1921	0.053	0.908
LIQ	120	2.6139	2.6407	0.312	17.95
BIND	120	0.6950	0.1650	0	0.92
Dummy Variables					
DL	120	Coded 0	99	82.5%	
		Coded 1	21	17.5%	
Big-4	120	Coded 0	61	50.83%	
		Coded 1	59	49.17%	
CEODUA	120	Coded 0	46	38.33%	
		Coded 1	74	61.67%	

ومن خلال النتائج الإحصائية السابقة يمكن استخلاص ما يلي:

- يتمثل أعلى مستوى لجودة التقارير المالية بشركات العينة خلال فترة الدراسة ٢٠٢٣، وأدنى مستوى -٢٤٤٧، في حين بلغ المتوسط -١٣٦.
- هناك ١٧.٥٪ من المشاهدات بالعينة لشركات لديها إدراج مزدوج.
- هناك ٤٩.١٧٪ من المشاهدات بالعينة لشركات تم مراجعة تقاريرها المالية لدى مكاتب مراجعة تابعة لـ Big-4.
- تتراوح لوغاريتم قيمة حجم الشركة بشركات العينة خلال فترة الدراسة ما بين (٨،١٦٣، ١٥،٢٨٦) في حين بلغ المتوسط ١١،٨٣٧.
- تتراوح نسبة الربحية بشركات العينة خلال فترة الدراسة ما بين (-٩.٩٪، ٣٣.٩٪) وهو ما يعكس تفاوتاً نسبياً في نسبة الربحية بشركات العينة، في حين بلغ المتوسط ٧.٣٧٪.
- تتراوح أعمار شركات العينة خلال فترة الدراسة ما بين (٢، ٥٥ عام)، في حين بلغ متوسط العمر ٢٦.٢٥ عام.

- تتراوح قيمة الرافعة المالية بشركات العينة خلال فترة الدراسة ما بين (٠,٩٠٨ ، ٠,٠٥٣) في حين بلغ المتوسط ٠,٣٣٧٨ .
- تتراوح نسبة السيولة بشركات العينة خلال فترة الدراسة ما بين (١٧,٩٥ ، ٠,٣١٢) في حين بلغ المتوسط ٢,٦١٤ .
- تتراوح نسبة استقلال مجلس الإدارة بشركات العينة خلال فترة الدراسة ما بين (صفر، ٩٢٪) وهو ما يعكس تفاوتاً نسبياً في نسبة استقلال مجلس الإدارة بشركات العينة، في حين بلغ المتوسط ٦٩.٥٪ .
- ٦١.٦٧٪ من شركات العينة خلال فترة الدراسة بها ازدواجية دور الرئيس التنفيذي، أي أن العديد من شركات العينة يكون الرئيس التنفيذي هو نفسه رئيس مجلس إدارة الشركة.
ويُوضح الجدول رقم (٦-٣) مصفوفة الارتباط لمتغيرات الدراسة

الجدول رقم (٦-٣)

Variables		1	2	3	4	5	6	7	8	9	10	VIF
		FRQ	DL	Big-4	SIZE	PROF	AGE	LEV	LIQ	BIND	CEODUA	
1	FRQ	1.000										----
2	DL	0.289	1.000									1.43
3	Big-4	0.034	0.381	1.000								1.42
4	SIZE	-0.073	0.354	0.249	1.000							1.52
5	PROF	0.111	-0.204	-0.138	0.073	1.000						1.55
6	AGE	0.263	-0.066	-0.370	-0.305	0.124	1.000					1.36
7	LEV	-0.313	0.049	0.049	-0.134	-0.027	-0.077	1.000				1.16
8	LIQ	0.240	-0.087	-0.094	-0.109	0.420	0.057	-0.180	1.000			1.39
9	BIND	0.141	0.173	0.036	0.144	-0.126	-0.018	0.117	0.049	1.000		1.12
10	CEODUA	0.188	-0.043	-0.219	0.087	0.297	0.106	-0.006	0.038	-0.081	1.000	1.18

ومن خلال النتائج الإحصائية السابقة يمكن استخلاص ما يلي:

- عدم وجود مشكلة الارتباط الخطي بين المتغيرات المستقلة (Multicollinearity) حيث لا توجد معاملات ارتباط تزيد عن ٨٠٪، إضافةً إلى أن قيم (VIF) للمتغيرات المستقلة لم تتجاوز القيمة ١٠ لأيٍّ منها.

- وجود ارتباط موجب بين جودة التقارير المالية والإدراج المزدوج، وذلك عند مستوى معنوية ٥٪.
 - وجود ارتباط موجب بين جودة التقارير المالية وحجم مكتب المراجعة، وذلك عند مستوى معنوية ٥٪.
 - وجود ارتباط موجب بين جودة التقارير المالية، وكلٍ من الربحية والعمر والسيولة واستقلال مجلس الإدارة.
 - وجود ارتباط سالب بين جودة التقارير المالية، وكلٍ من حجم الشركة والرافعة المالية.
- ٢/٤/٣ نتائج تحليل نماذج الانحدار المستخدمة في اختبارات فروض الدراسة:
- فيما يلي استعراض لنتائج التحليل الإحصائي باستخدام تحليل الانحدار المتعدد بأسلوب (Robust Standard Error) ببرنامج (STATA 14 V9).

ويُوضَّح الجدول رقم (٧-٣) نتائج تشغيل نموذج اختبار الفروض

جدول رقم (٧-٣)

FRQ			
	Coef.	t	p-value
DL	0.10701	4.28	0.000***
Big-4	0.01872	1.00	0.320
SIZE	-0.01820	-2.97	0.004***
PROF	0.00141	1.15	0.251
AGE	0.00103	1.66	0.101
LEV	-0.19718	-4.48	0.000***
LIQ	0.00473	1.35	0.181
BIND	0.11518	2.28	0.025**
CEODUA	0.04533	2.58	0.011**
Cons.	0.08263	0.97	0.335
Industry	Included		
Year	Included		
N	120		
Prob>F	0.0000		
R-Squared	0.3868		

***، **، * تشير إلى المعنوية الإحصائية للمعاملات عند مستوى ١٠٪، ٥٪، ١٪ على التوالي.

وتشير نتائج تحليل الانحدار الواردة في الجدول رقم (٣-٧) إلى:

- أن قيمة R-Squared للنموذج تبلغ (٠,٣٨٦٨)؛ وهو ما يعني أن متغيرات النموذج تفسر ٣٨,٦٨٪ من التغيرات في جودة التقارير المالية.
- وجود تأثير معنوي موجب بين الإدراج المزدوج وجودة التقارير المالية، وذلك عند مستوى معنوية ١٪؛ وهو ما يعني أن هناك علاقة طردية معنوية بين الإدراج المزدوج وجودة التقارير المالية، وبالتالي يتم قبول الفرض الأول (ف١). وهذه النتيجة تتفق مع ما توصلت إليه بعض الدراسات منها (Lang et al., 2003A; Lang et al., 2003B; Roosenboom & Van Dijk, 2009; Kamarudin et al., 2020).
- عدم وجود تأثير معنوي بين حجم مكتب المراجعة وجودة التقارير المالية، حيث ظهرت p-value بنسبة ٣٢٪ أي أكبر من ١٠٪، وبالتالي يتم رفض الفرض الثاني (ف٢). وهذه النتيجة تتفق مع ما توصلت إليه بعض الدراسات منها (Jacob et al., 2015; Khanh & Nguyen, 2018; Khalil, 2022)، كما تتفق هذه النتيجة مع دراسة (الأباصيري، ٢٠١٧) التي أجريت في بيئة الأعمال المصرية.
- كما أشارت النتائج إلى وجود تأثير معنوي موجب لكل من استقلال مجلس الإدارة وازدواجية دور الرئيس التنفيذي على جودة التقارير المالية، وذلك عند مستوى معنوية ٥٪. في حين أشارت النتائج إلى وجود تأثير معنوي سالب لكل من حجم الشركة والرافعة المالية على جودة التقارير المالية، وذلك عند مستوى معنوية ١٪. بينما أشارت النتائج إلى عدم وجود تأثير معنوي لكل من الربحية وعمر الشركة والسيولة على جودة التقارير المالية.

٤. النتائج والتوصيات والبحوث المستقبلية المقترحة:

١/٤ النتائج:

الهدف الرئيسي لهذه الدراسة هو فحص واختبار أثر الإدراج المزدوج وحجم مكتب المراجعة على جودة التقارير المالية، وقد حاولت هذه الدراسة تقديم دليل تطبيقي على هذه العلاقة في البيئة المصرية، وبناءً على الدراسة التطبيقية التي تم إجراؤها على عينة من الشركات غير المالية المدرجة في البورصة

المصرية والتي تتضمن مجموعة من الشركات المدرجة إدراجاً مزدوجاً، يمكن إيجاز أهم نتائج البحث فيما يلي:

- تبين أن جميع الشركات المدرجة إدراجاً مزدوجاً في عينة الدراسة تقوم بمراجعة تقاريرها المالية لدى مكاتب تابعة لشركات المراجعة الأربعة الكبرى Big-4، وهذا يدل على أن الشركات التي ترغب في الإدراج المزدوج تلجأ غالباً إلى مراجعة تقاريرها المالية لدى مكاتب تابعة لـ Big-4، بهدف زيادة ثقة المستثمر الأجنبي في مصداقية التقارير المالية لتلك الشركات.
- تبين وجود أثر معنوي موجب بين للإدراج المزدوج على جودة التقارير المالية، وذلك عند مستوى معنوية ١٪؛ وهو ما يعني أن هناك علاقة طردية معنوية بين الإدراج المزدوج وجودة التقارير المالية.
- تبين عدم وجود أثر معنوي بين حجم مكتب المراجعة على جودة التقارير المالية في بيئة الأعمال المصرية.

٢/٤ التوصيات:

١. يجب على الجهات الرقابية والإشرافية بالدولة أن تزيد من الاهتمام بجودة التقارير المالية، وصياغة التعليمات التي تضمن عدم حدوث التحريفات الجوهرية وتدنية مستويات إدارة الأرباح بالتقارير المالية.
٢. ضرورة اهتمام الجهات المهنية والتشريعية في مصر بمحاولة إلزام الشركات المدرجة في البورصة المصرية بقياس جودة التقارير المالية، بأسلوب يتم اعتماده بواسطة الخبراء والأكاديميين، وبحيث يتم الإفصاح عن نتيجته ضمن التقارير المالية.
٣. تقوم الهيئة العامة للرقابة المالية بتطوير قاعدة بيانات يتم تحديثها بشكل دوري تتضمن تصنيف الشركات من حيث مستوى جودة التقارير المالية.
٤. يجب أن تكون البيئة القانونية للدولة داعمة لردع الممارسات المتعمدة لتحريف التقارير المالية، ومساءلة مكاتب المراجعة في هذه الحالات، وذلك من أجل طمأنة المساهمين والمستثمرين وزيادة

الثقة في جودة التقارير المالية المنشورة، وما يترتب على ذلك من زيادة الاستثمارات على مستوى الاقتصاد القومي.

٥. ضرورة العمل على تنشيط ودعم آليات الإدراج المزدوج للشركات المصرية كأدوات فعالة لجذب الاستثمار الأجنبي وتوسيع قاعدة العملاء وتوفير رؤوس أموال بالعملة الأجنبية.

٦. ضرورة حث الهيئة العامة للرقابة المالية على إبرام المزيد من اتفاقيات القيد المزدوج مع الدول الأخرى، لما لذلك من تأثير إيجابي على سوق الأوراق المالية المصري، واجتذاب فئات أخرى من المستثمرين، مما يترتب عليه توليد سيولة إضافية ومستثمرين جدد للسوق، مما ينعش السوق ويزيد من فعاليته.

٧. بناءً على ما تم التوصل إليه من نتائج، يجب أن يدرك المستثمرين أن الشركات المصرية التي لديها شهادات إيداع دولية أو مقيدة في بورصات خارجية، تتمتع بجودة أعلى لتقاريرها المالية، وبالتالي تتحسن صورة الشركة في السوق وتزداد ثقة المستثمر المحلي والأجنبي تجاه الشركة مع الشعور بأنها عالية القيمة.

٨. يجب أن يدرك المستثمرين أن حجم مكتب المراجعة ليس مؤشراً موضوعياً على جودة المراجعة الخارجية.

٩. يجب على مكاتب المراجعة المحلية الاهتمام أكثر بتدريب وتأهيل المراجعين العاملين لديهم، بما يسمح لهم بأداء إجراءات أكثر شمولاً للكشف عن المخالفات والتحريفات الجوهرية وإدارة الأرباح.

٣/٤ البحوث المستقبلية المقترحة:

. أثر الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية للشركات على العلاقة بين الإدراج المزدوج وجودة التقارير المالية.

. أثر الإدراج المزدوج وحجم مكتب المراجعة على قيمة المنشأة.

. أثر آليات حوكمة الشركات والإدراج المزدوج على مستوى الإفصاح عن معلومات المستقبلية.

. أثر الإدراج المزدوج وحوكمة مجلس الإدارة على الحد من مخاطر انهيار سعر السهم.

. أثر جودة المراجعة الخارجية والإدراج المزدوج على التحفظ المحاسبي.

٥. المراجع

١/٥ المراجع باللغة العربية:

- الأباصيري، بسمة حسن محمد (٢٠١٧)، العلاقة بين جودتي المراجعة والتقارير المالية: دراسة تطبيقية على الشركات المسجلة ببورصة الأوراق المالية المصرية. *مجلة الإسكندرية للبحوث المحاسبية*، ١ (١)، ٤٤٧-٤٨٠.
- أبو خزانة، أيهاب محمد & سيد، سيد عبد الفتاح & حبيب، أميرة عبد الرحمن (٢٠١٨)، أثر حجم مكتب المراجعة والتخصص الصناعي على التحفظ المحاسبي في التقارير المالية - دراسة تطبيقية في بيئة الأعمال المصرية، *مجلة الدراسات التجارية المعاصرة*، ٤ (٥)، ٦٩-١٠٩.
- المر، نورهان علي محمد (٢٠٢١)، قياس تأثير العلاقة بين معدل دوران شريك المراجعة وأتعب المراجعة علي جودة التقارير المالية: دراسة تطبيقية. *المجلة العلمية للدراسات المحاسبية*، ٣ (٤)، ٦٧٢-٧٣١.
- المغني، هناء عبد العزيز عبد اللطيف (٢٠١٩)، العوامل المؤثرة على عوائد شهادات الإيداع الدولية المصرية وأسهمها الأساسية بالسوق المصري. *المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة*، ٤٩ (١)، ٥٠١-٥٥٨.
- بدوي، هبة الله عبد السلام (٢٠١٧)، أثر جودة المراجعة على جودة التقارير المالية مقاسة باستيفاء المعلومات المحاسبية لخاصيتي الملاءمة والتمثيل العادل، *الفكر المحاسبي*، ٢١ (٥)، ١٦٠-٢١٢.
- حسن، حنان عبد المنعم مصطفى (٢٠٢٠). أثر تطبيق معايير التقرير المالي الدولية على المقدرة التنبؤية لمخصصات خسائر القروض لتحسين جودة التقارير المالية والأداء المالي. *مجلة الإسكندرية للبحوث المحاسبية*، ٤ (١)، ١-٦١.
- ريشو، بديع الدين (٢٠١٣)، جودة التقارير المالية العوامل المؤثرة ووسائل القياس: دراسة ميدانية في بيئة الأعمال المصرية، *المجلة العلمية للتجارة والتمويل*، ٣٣ (١)، ١٤٩-١٩٦.
- زعطوط، محمود محمد (٢٠١٩)، أثر الخصائص التشغيلية للشركات على العلاقة بين جودتي المراجعة والتقارير المالية: دراسة تطبيقية على الشركات المقيدة بالبورصة المصرية، *مجلة الإسكندرية للبحوث المحاسبية*، ٣ (١)، ١٩١-٢٦٣.
- صالح، رضا إبراهيم عبد القادر (٢٠١٠)، العلاقة بين حوكمة الشركات وجودة الأرباح وأثرها على جودة التقارير المالية في بيئة الأعمال المصرية: دراسة نظرية وتطبيقية، *المجلة العلمية للتجارة والتمويل*، ٢ (٢)، ٣٧٩-٤٣٢.

علي، محمود احمد (٢٠١٥). العلاقة بين مستوى الإفصاح عن المعاملات مع الأطراف ذوي العلاقة وجودة التقارير المالية: دراسة تطبيقية على الشركات المقيدة بالبورصة المصرية. *الفكر المحاسبي*، ١٩ (٣)، ٣ - ٧٥.

عيسى، نهى خالد (٢٠٢١)، الإدراج المزدوج للأسهم في سوق الأوراق المالية، *مجلة القادسية للقانون والعلوم السياسية*، ١٢ (١)، ٥٥١ - ٥٨٢.

معايير المحاسبة المصرية (٢٠١٩)، كإطار مكمل للنظام المحاسبي الموحد، قرار رئيس الجهاز المركزي للمحاسبات رقم (٧٣٢) لسنة ٢٠٢٠، *الوقائع المصرية* - العدد ١٤٣ تابع (ب) في ٢٤ يونية سنة ٢٠٢٠.

٢/٥ المراجع باللغة الأجنبية:

Abdel Aziz, S. A. (2014). The impact of depository receipts on the stock price volatility. *The Business & Management Review*, 5(2), 81-

Alzoubi, E. S. S. (2018). Audit quality, debt financing, and earnings management: Evidence from Jordan. *Journal of International Accounting, Auditing and Taxation*, 30, 69-84.

Arslan-Ayaydin, Ö., Chen, S., Ni, S. X., & Thewissen, J. (2022). Is cross-listing a panacea for improving earnings quality? The case of H-and B-share firms in China. *International Review of Financial Analysis*, 81, 102113.

Beest, F. V., Braam, G. J. M., & Boelens, S. (2009). Quality of Financial Reporting: measuring qualitative characteristics, Nijmegen Center for Economics (NiCE). *Working Paper*, 09-108.

Behn, B. K., Carcello, J. V., Hermanson, D. R., & Hermanson, R. H. (1997). The determinants of audit client satisfaction among clients of Big 6 firms. *Accounting horizons*, 11(1), 7- 11.

Bris, A., Cantale, S., & Nishiotis, G. P. (2007). A breakdown of the valuation effects of international cross-listing. *European financial management*, 13(3), 498-530.

Cabán-García, M. T. (2009). The impact of securities regulation on the earnings properties of European cross-listed firms. *The International Journal of Accounting*, 44(3), 279-304.

Chaney, P. K., Jeter, D. C., & Shaw, P. E. (2003). The impact on the market for audit services of aggressive competition by auditors. *Journal of Accounting and Public Policy*, 22(6), 487-516.

Chen, L., Ng, J., & Tsang, A. (2015). The effect of mandatory IFRS adoption on international cross-listings. *The Accounting Review*, 90(4), 1395-1435.

Chen, T. (2010). Analysis on accrual-based models in detecting earnings management. *Lingnan Journal of Banking, Finance and Economics*, 2(1), Art. 5.

Chugh, S., Fargher, N., & Wright, S. (2014). Cross-listing as a Global Depository Receipt: The influence of emerging markets, regulation, and accounting regime. *Journal of Contemporary Accounting & Economics*, 10(3), 262-276.

- DeAngelo, L. E. (1981). Auditor size and audit quality. *Journal of accounting and economics*, 3(3), 183-199.
- Dechow, P. M., & Dichev, I. D. (2002). The quality of accruals and earnings: The role of accrual estimation errors. *The accounting review*, 77(s-1), 35-59.
- Elsiddig Ahmed, I. (2020). The qualitative characteristics of accounting information, earnings quality, and Islamic banking performance: Evidence from the gulf banking sector. *International Journal of Financial Studies*, 8(2), 30 – 45.
- Eng, L. L., & Lin, Y. C. (2012). Accounting quality, earnings management and cross-listings: evidence from China. *Review of Pacific Basin Financial Markets and Policies*, 15(02), 1250009.
- Ghadhab, I., & Hellara, S. (2016). Cross-listing and value creation. *Journal of Multinational Financial Management*, 37, 1-11.
- Gomariz, M. F. C., & Ballesta, J. P. S. (2014). Financial reporting quality, debt maturity and investment efficiency. *Journal of banking & finance*, 40, 494-506.
- Hasan, S., Kassim, A. A. M., & Hamid, M. A. A. (2020). The impact of audit quality, audit committee and financial reporting quality: evidence from Malaysia. *International Journal of Economics and Financial Issues*, 10(5), 272- 281.
- Herath, S. K., & Albarqi, N. (2017). Financial reporting quality: A literature review. *International Journal of Business Management and Commerce*, 2(2), 1-14.
- Hermanns, S. (2006). Financial information and earnings quality: A literature review. Available at SSRN 897722.
- Jacob, J., Desai, N., & Agarwalla, S. K. (2015). Are big 4 audit fee premiums always related to superior audit quality? Evidence from India's unique audit market, Working Paper, 2015-0, pp.1–21, Indian Institute of Management, Ahmedabad-380015.
- Jonas, G. J., & Blanchet, J. (2000). Assessing quality of financial reporting. *Accounting horizons*, 14(3), 353 – 363.
- Kamarudin, K. A., Ariff, A. M., & Jaafar, A. (2020). Investor protection, cross-listing and accounting quality. *Journal of Contemporary Accounting & Economics*, 16(1), 100179.
- Kaszniak, R. (1999). On the association between voluntary disclosure and earnings management. *Journal of accounting research*, 37(1), 57-81.
- Khalil, U. F. (2022). Auditor choice and its impact on financial reporting quality: A case of banking industry of Pakistan. *Asia Pacific Management Review*, 27(4), 292 – 302.
- Khanh, H. T. M., & Nguyen, V. K. (2018). Audit quality, firm characteristics and real earnings management: The case of listed vietnamese firms. *International Journal of Economics and Financial Issues*, 8(4), 243- 249.
- Khurana, I. K., & Raman, K. K. (2004). Litigation risk and the financial reporting credibility of Big 4 versus non-Big 4 audits: Evidence from Anglo-American countries. *The Accounting Review*, 79(2), 473-495.

- Kibiya, M. U., Che Ahmad, A., & Amran, N. A. (2016). Financial reporting quality, does regulatory changes matter? Evidence from Nigeria. *Asian Journal of Multidisciplinary Studies*, 4(12), 112-118.
- Krishnan, G. V. (2003). Does Big 6 auditor industry expertise constrain earnings management? *Accounting horizons*, 17, 1-16.
- Kumar, R. (2021). International Listing of Depository Receipts and Shareholder Value. *IUP Journal of Applied Finance*, 27(2), 28- 64.
- Lang, M. H., Lins, K. V., & Miller, D. P. (2003A). ADRs, analysts, and accuracy: Does cross listing in the United States improve a firm's information environment and increase market value?. *Journal of accounting research*, 41(2), 317-345.
- Lang, M., Raedy, J. S., & Wilson, W. (2006). Earnings management and cross listing: Are reconciled earnings comparable to US earnings?. *Journal of accounting and economics*, 42(1-2), 255-283.
- Lang, M., Raedy, J. S., & Yetman, M. H. (2003B). How representative are firms that are cross-listed in the United States? An analysis of accounting quality. *Journal of Accounting Research*, 41(2), 363-386.
- Lee, H. W., & Valero, M. (2010). Cross-listing effect on information environment of foreign firms: ADR type and country characteristics. *Journal of Multinational Financial Management*, 20(4-5), 178-196.
- Li, S., Brockman, P., & Zurbuegg, R. (2015). Cross-listing, firm-specific information, and corporate governance: Evidence from Chinese A-shares and H-shares. *Journal of Corporate Finance*, 32, 347-362.
- Mbobo, M. E., & Ekpo, N. B. (2016). Operationalising the qualitative characteristics of financial reporting. *International Journal of Finance and Accounting*, 5(4), 184-192.
- McDaniel, L., Martin, R. D., & Maines, L. A. (2002). Evaluating financial reporting quality: The effects of financial expertise vs. financial literacy. *The accounting review*, 77(s-1), 139-167.
- McNichols, M. F., & Stubben, S. R. (2008). Does earnings management affect firms' investment decisions?. *The accounting review*, 83(6), 1571-1603.
- Miller, D. P. (1999). The market reaction to international cross-listings:: evidence from Depository Receipts. *Journal of Financial economics*, 51(1), 103-123.
- Mock, T. J., & Turner, J. L. (2005). Auditor identification of fraud risk factors and their impact on audit programs. *International Journal of Auditing*, 9(1), 59-77.
- Mrad, Mouna (2022). Accounting conservatism and corporate cross-listing: The mediating effect of the corporate governance. *Cogent Economics & Finance*, 10(1), 2090662.
- Ndirangu, E. W. (2014). *The effect of cross listing on the accounting quality of firms cross listed In East African markets*, Doctoral dissertation, University of Nairobi. <http://erepository.uonbi.ac.ke/handle/11295/77882>
- Olowokure, O. A., Tanko, M., & Nyor, T. (2016). Firm structural characteristics and financial reporting quality of listed deposit money banks in Nigeria. *International Business Research*, 9(1), 106- 122.

-
- Pagano, M., Röell, A. A., & Zechner, J. (2002). The geography of equity listing: why do companies list abroad?. *The journal of finance*, 57(6), 2651-2694.
- Roosenboom, P., & Van Dijk, M. A. (2009). The market reaction to cross-listings: Does the destination market matter?. *Journal of Banking & Finance*, 33(10), 1898-1908.
- Rusmin, R. (2010). Auditor quality and earnings management: Singaporean evidence. *Managerial auditing journal*, 25(7), 618- 638.
- Stubben, S. R. (2010). Discretionary revenues as a measure of earnings management. *The accounting review*, 85(2), 695-717.
- Tsoncheva, G. (2014). Measuring and assessing the quality and usefulness of accounting information, *Journal of the University of Economics—Varna*, 9, 52-64.
- Waweru, N. M., & Riro, G. K. (2013). Corporate governance, firm characteristics and earnings management in an emerging economy. *Journal of Applied Management Accounting Research*, 11(1), 43 – 64.
- Zandi, G., Sadiq, M., & Mohamad, S. (2019). Big-four auditors and financial reporting quality: evidence from Pakistan. *Humanities & Social Sciences Reviews*, 7(2), 369-375.